الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
- زينب لطرش

تحت إشراف:
د/ بلارو علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نواري علاوة	د	رئيسا
بلارو علي	د	مشرفا
فرطاقي جابر	أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018–2019

دعاء

اللهم اخرجنا من ظلمات الجهل والوهم الى نور العلم والفهم

واكشف لنا عن كل سر مكتوم

ياحي يا قيوم

شكر وتقدير

أول الشكر للمولى عز وجل الذي أعانني على هذا العمل ووفقني في إنجازه ونتمنى أن يكون ذا فائدة لمن أراد دراسة هذا الموضوع مستقبلا.

وأتوجه بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف "بلارو علي"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل

أشكر جميع أساتذة قسم الاقتصاد الدولي بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى الولدين العزيزين اطال الله في اعمارهم

إلى ابنتي "سجى"

إلى اخوتي واخواتي وأزواجهم وابنائهم

إلى زوجي وعائلته الكريمة

إلى جدتي حفظها الله ورعاها

إلى كل من عرفني من قريب او مكن بعيد

أهدي ثمرة جهدي هذا.

زينب

الملخص

ملخص:

تسعى الجزائر جاهدة منذ استقلالها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات التي تساعد على جذبه وأهمها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية. كما عمدت إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمارات وذلك لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من اهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فيعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة ولاكن حجم الاستثمارات هذه تعد ضئيلة جدا رغم ما تقوم به الجزائر من اجراءات جدية، لكن من المنتظر مستقبلا أن حجم هذه الاستثمارات ستزداد بفضل التعديلات التي قامت ومازالت تقوم به الحكومة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر –الشراكة الأورو جزائرية –التمويل الخارج.

Résumé:

L'Algérie a lutté depuis son indépendance pour attirer les investissements étrangers directs, car elle a conclu plusieurs accords qui contribuent à attirer le plus important d'entre eux est l'accord d'association euro-algérien. Il a également modifié sa politique et fourni les incitations et le climat appropriés pour attirer ce type d'investissement, en raison de l'importance de l'investissement direct étranger pour contribuer au développement économique.

L'IDE est l'un des types d'investissement les plus favorisés, une forme de financement externe dont dépend l'Etat, mais ce montant est très faible malgré les mesures sérieuses prises par l'Algérie, mais le volume de ces investissements devrait augmenter en raison des modifications apportées et toujours Par le gouvernement algérien.

Les mots clés :

Investissement direct étranger – Partenariat euro – algérien – Financement externe.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	/
مقدمة	**أ–ث**
الفصل الأول: اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية	**27–01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية	**12–03**
المطلب الأول: تعريف الشراكة الأورو متوسطية	05-03
المطلب الثاني: دوافع قيام الشراكة الأورو متوسطية	08-05
المطلب الثالث: اعلان برشلونة	12-08
المبحث الثاني: تحليل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	**27–13**
المطلب الأول: الظروف العامة لاتفاق الشراكة	16-13
المطلب الثاني: التعاون السياسي والأمني	17
المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي والمالي	24-17
المطلب الرابع: مجالات أخرى	26-24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر	**53–28**
تمهيد	29
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**43–30**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وانواعه ومبادئه.	37-30
المطلب الثاني: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	40-37
المطلب الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	43-40
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره	**53–44**
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	48-44
المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر	50-49
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	52-50
خلاصة الفصل	53

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر	**87-54**
تمهيد	55
المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر	**76-56**
المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار في الجزائر وتقييمه	61-56
المطلب الثاني: قوانين الاستثمار في الجزائر بين 1963-2008	70-62
المطلب الثالث: الصفقات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر	74-70
المطلب الرابع: أجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76-74
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأفاقه	**87-77**
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	80-77
المطلب الثاني: أفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر	84-80
المطلب الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته	85-84
المطلب الرابع: شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	86-85
خلاصة الفصل	87
خاتمة	**91-89**
قائمة المراجع	**97-93**

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	تاريخ الدخول في المفاوضات وإبرامها بين الدول العربية والاتحاد الاوروبي	04
02	شكل يمثل أهداف الشراكة الأورو متوسطية	08
03	جدول يبين القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي	20
04	جدول يبين القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي	21
05	جدول يمثل مخطط الاقتصاديات التعريفية الممنوحة لمنتجات الصيد البحري	22
06	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميدا 2	24
07	شكل يوضح أشكال الاستثمار الأجنبي	40
08	ترتيب الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات	60
09	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال	60
10	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية	61
11	يمثل توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.	78
12	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من الفترة 2005 إلى الفترة 2015.	79
13	جدول نقاط قوة وضعف والفرص والتهديدات إمكانيات الاستثمار في الجزائر	85

مقدمة

مقدمة:

تعيش الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والتطورات المتسارعة للعلاقات الدولية وذلك في إطار تنامي ظاهرة العولمة والتوجهات الاقتصادية المعاصرة، بالإضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان لها أثار هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول وظهور التنافس الشديد حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة. والجزائر على غرار هذه الدول تسعى جاهدة لجلب اكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الاجنبية من خلال قيامها بعدة إجراءات قانونية و اقتصادية للحصول على مزاياها.

وفي ظل التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول النامية والمتقدمة التي وجدت نفسها أمامها، في هذا الإطار تندرج ثقافة الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يمثل التكتل الاقتصادي للدول الأوروبية وبين دول الحوض المتوسط، بحيث تهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى بناء منطقة مستقرة، وذلك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة وهذا ما خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام أهم المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومنها إعادة هيكلة وتأهيل اقتصاداتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة وهذا ما يبرز دور الاتحاد الاوروبي في تحقيق الانتاج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة. وباعتبار الجزائر دولة نامية متوسطية تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

يثير موضوع الشراكة الأورو جزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى تحليل ودراسة معمقة ولعل أهمها واقع الاستثمار الأجنبي مبعثر وأفافه في الجزائر تحت شعار الشراكة الاورو جزائرية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من تزايد الاهتمام نحو الاستثمار وكذا ظاهرة الشراكة الأورو جزائرية وازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء من أجل انجاز وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال تحقيق جو ملائم ومناسب لهذه الاستثمارات، ومن خلال هذا المنطلق تتمحور اشكالية بحثنا حول:

ما هو واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو جزائرية ؟

وتتضمن هذه الاشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- هل تساهم الشراكة الاورو جزائرية في تحسين النظام العام القانوني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل جلب أكبر قدر منها؟.
- هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تقديم المزيد من الامتيازات والحوافز من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.
- هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.
-

الفرضيات:

للإجابة على اشكالية البحث و تساؤلاته كان لابد من وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تساهم الشراكة الاورو جزائرية في تحسين النظام العام القانوني الخاص بالاستثمار من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تساهم الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية في تقديم المزيد من الامتيازات والحوافز من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تساهم الشراكة الاورو جزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ عرض وتقديم الاطار العام للشراكة الاورو جزائرية واهدافها ومعوقتها.
- ✓ عرض وتقديم الاطار النظري لمفهوم الاستثمار الاجنبي بكل جوانبه.
- ✓ تسليط الضوء على واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ الوقوف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه التي تشمل تخفيض البطالة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، كما أن الجزائر تعمل على الاستفادة من الشراكة الأورو جزائرية من خلال جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاوروبية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد وكذلك معرفة أفاق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومكانتها في الجزائر من خلال السنوات الفارطة.

منهج الدراسة:

إن المنهج الذي تم اتباعه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، لتحديد مدى مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال جمع المصادر والبيانات وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حظيت بالاهتمام من طرف العديد من الباحثين و الاقتصاديين والمنهج التاريخي من تطور الشراكة الاورو جزائرية بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و أفاقه في المستقبل.

الدراسات السابقة:

– **دراسة ابراهيم بوجاحة:** دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية: حيث تناولت هذه الدراسة الاتفاق الاروبي الجزائري منذ نشأة الشراكة الاورو متوسطية وأثارها الاساسية إلى اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية لعلاقتها الاقتصادية في إطار التعاون إلى إبرام عقد اتفاق الشراكة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤل المطروح حول ما وصلت إليه التجربة الجزائرية من نتائج من خلال إبرامها لعقد اتفاق مع الاتحاد الأوربي.

– **دراسة ساعد بوراوي:** الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الاطار النظري وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، محاولة تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تميز بيئة الأعمال في بلدان المغرب العربي.

– **دراسة ناجي بن حسين:** دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه حيث تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لمعرفة أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين في الجزائر واقتراح الاجراءات المناسبة التي من شأنها المساهمة في تدليل هذه العقبات مما يجعل البيئة الاستثمارية في الجزائر اكثر تماشيا مع مثيلاتها في الدول التي تعرف غقبال متزايد من الاستثمارات الأجنبية عليها.

صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بهذا بالعمل واهتنا العديد من الصعوبات من بينها:

- قلة المراجع المتوفرة حول موضوع البحث باعتباره موضوع حديث.
- ضيق الوقت الذي تم فيه انجاز هذا البحث بالنظر إلى موضوعه شساعته.

هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة ثم ثلاثة فصول ثم خاتمة وذلك كما يلي:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى الشراكة الأورو متوسطية والذي يضم مبحثين حيث تناول المبحث الأول الاطار العام لشراكة الاورو متوسطية، أما المبحث الثاني يضم تحليل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

أما الفصل الثاني: جاء بعنوان: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتضمن مبحثين، المبحث الأول تناول مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فيتناول أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فيتناول أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثالث: بعنوان واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ويضم مبحثين حيث المبحث الأول يتناول المناخ الاستثماري في الجزائر والمبحث الثاني يتناول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

وأخيرا نختم البحث بخاتمة تضمنت اهم النتائج المتوصل إليها و بعض الاقتراحات.

الفصل الأول:

اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

الفصل الاول: اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية

تمهيد:

اسهمت عدة متغيرات في اقناع دول الاتحاد الاوربي بانها لا تستطيع بناء اوروبا الموحدة بدون ان تتأخذ في حسبانها دول جنوب المتوسط من هذه المتغيرات نذكر حرب الخليج الثانية التي ادت الة هيمنة امريكا على منابع النفط واستخدام سلاح النفط للضغط على التكتلات المنافسة لها بالإضافة الى المشاكل التي تهدد اوروبا من دول الجنوب و الشرق المتوسط وتتمثل هذه المخاطر في صعود التيار الاسلامي و الهجرة غير الشرعية هذا ما اجبر الاتحاد الاوروبي على مراجعة سياستها اتجاه دول الجوار و العمل على اقامة مشروع للشراكة الاوروبية المتوسطية وكانت البداية من اعلان برشلونة حيث تم وضع القواعد الرسمية للعلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الاوروبي و الدول الواقعة جنوب البحر الابيض المتوسط.

وكانت الجزائر ضمن هذه الدول فقد سعت لعقد شراكة مع الاتحاد الاوروبي قصد الاستفادة من المزايا التي تميز الاتفاق خاصة ان الجزائر آنذاك كانت تمر بظروف اقتصادية صعبة نتيجة انهيار اسعار النفط بعد منتصف الثمانينات ونتج عنه من ضعف في القدرات المالية والاقتصادية الاستثمارية للدولة، فكانت هذه الفرصة الوحيدة لنهوض باقتصادها من خلال ابرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي ومن أجل هذا فقد قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الاول: الإطار العام لشراكة الأورو متوسطية.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية.

المبحث الاول: الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية

تضمن هذا المبحث الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول التعريف بالشراكة الأورو متوسطية، والطلب الثاني تناول دوافع قيام الشراكة الأورو متوسطية، أما المطلب الثالث والأخير فقد تطرقنا فيه إلى اعلان برشلونة (مضمونه وأهدافه).

المطلب الاول: تعريف الشراكة المتوسطية

هي تتكون من جزأين فكلمة **اورو** يقصد بها اوروبا او الاتحاد الاوربي اما الجزء الثاني **متوسطية** فهي تعكس حوض البحر الابيض المتوسط اي ان هذه الشراكة تجمع بين والاتحاد الأوروبي من الشمال ودول البحر الابيض المتوسط من الجنوب.[1]

كما يمكن تعريفها بانها:

الشراكة الأورو متوسطية من وجهة نظر الاتحاد الاوروبي فهي تعني توسيع الدعم الاوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوة هذه الدول لتبني النظام الراس مالي العالمي ومواكبة التقدم والانفتاح على العالم الخارجي.

اما الشراكة الأورو متوسطية من جهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر الابيض المتوسط فهي وسيلة اساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة[2]

تمثل الشراكة تجمع اقليمي تشمل كل الدول الواقعة على البحر الابيض المتوسط سواء اوروبية او اسيوية او افريقية ودول الاتحاد الاوروبي الغربية سواء كانت متوسطية او ليست متوسطية اضافة الى تركيا واسرائيل[3]

الشراكة الأورو متوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب واسرائيل التي ترتبط بشراكة مع الاتحاد الاوروبي ان هذه التجارة سوف تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة مع الدعم الالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الاقتصادية التجارة والاستقرار الجماعي والهجرة والبيئة على ان يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة اقامة منطقة اوروبية متوسطية تتألف من 43 دولة.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، الطبعة 01 سنة 2000 ص ص 183-184.

[2] صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 2 2003، ص 27.

[3] عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 3، 2010، ص26.

او هي مشروع متوسطي او ما يسمى بالشراكة الأورو متوسطية تنطلق بقوة الى الامام للسيطرة على المنطقة الغربية اقتصاديا وثقافيا وربط امنها بالأمن الأوروبي.

والمتوسطية هي مشروع المجموعة الاوربية وهو يبلور رغبة الاوربيين في اعادة تأكيد التواجد الاوروبي مع الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال ضد امريكا التي استأثرت الزعامة الدولية لعدة سنوات [1]

وتعرف ايضا انها عقد شراكة حيث تصبح بمثابة اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين او أكثر من اشخاص القانون الدولي العام مع المساهمة في استغلال فضاء مشترك يهدف الى التنمية المتبادلة او تحقيق منفعة مشتركة تجمع ما بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

ويضيف فيه معنى الشراكة الى الحد الذي يجعل مه مجرد اتفاق مع الاقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفقة عليه بينهم [2]

الجدول رقم (01): تاريخ الدخول في المفاوضات و ابرامها بين الدول العربية والاتحاد الاوربي

البلد	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق	الدخول حيز التنفيذ
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1996	فيفري 1997	مارس 200
فلسطين	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الاردن	افريل 1997	نوفمبر 1997	1 ايار 2002
مصر	جوان 1999	25 حزيران 2001	1 حزيران 2004
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 افريل 2002	1 سبتمبر 2005
لبنان	ـــــ	22 تموز 2002	آذار 2003
سوريا	مفاوضات	مستمرة من اجل الاتفاق	

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى عدة مصادر

[1] محمد العربي فلاح، المتوسطية والشرق اوسطية وجهان لعمة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001، ص4.

[2] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدول الى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 374.

تواريخ الدخول في مفاوضات وابرامها مع مختلف الدول العربية والاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني: دوافع قيام الشراكة الاورو متوسطية

تبنى الاتحاد الاوروبي الاستراتيجية الجديدة في مؤتمر برشلونة للتعامل مع دول حوض المتوسط التي حصر دوافعها الاساسية للإقامة الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي:

- انهيار جدار برلين ف 1989 قلب الساحة الاوروبية الجيوسياسية الاستراتيجية راسا على عقب حيث كان تتقدم العديد من دول وسط وشرق اوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي دور في اعادة توازن الاتحاد الاوروبي جنوب.
- اصبحت ظاهرة العولمة من الملامح الاساسية للاقتصاد العالمي كما أصبح تكوين الجماعات الاقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- وعد اوروبا بان مشاكلها لا تحل داخل اوروبا بل هي تحتاج الى فضاء متوسطي لحل جزء من المشاكل الاوروبية مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم لرفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية والتطرف لا يحل في اوروبا بل يقتضي حل ان يكون على مستوى متوسطي، تلوث البيئة ايضا لا يمكن حله دون سياسة متوسطية.
- الشراكة تخدم التوجهات الاوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الاوربي لدعم ابراز القوى الاقتصادية الدولية الاخرى او في كل الاحوال فان المحرك الاساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي للسيطرة على مقاليد الامور في المنطقة العربية.

يمكن ان نميز بين دوافع الاتحاد الأوروبي ودوافع الدول المتوسطية كلا على حدى.

أولا: دوافع الاتحاد الاوروبي:

- تطوير عملية الاندماج الاوروبي.
- الرغبة الاوربية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية وتدعيم موقفها في عملية التنافس.
- تدعيم الاستقلالية الاوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية التي تدعم بناء شرق اتجاه اوسطي في مناطق التبادل والتعاون الاوروبي.
- العمل على توفير عوامل الاستقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على احداث دعم نم متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها.
- التقليل او الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط والحد من اثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

- الحاجة الى اقتحام اسواق جديدة في دول جنوب شرق المتوسط من مزايا حجم الكبير.
- عدم تشجيع الاصلاح السياسي واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة الطاقة والاستثمار.

ثانيا: دوافع الدول المتوسطية:

يعزي التحول في طبيعة علاقات شمال جنوب الى ان الدول النامية التي استطاعت ان تحقق معدلات نمو عالية مثلما حققته دول شرق اسيا وغرها وهي في اغلبها دول انتهجت استراتيجية تنمية ذات توجه تصديري اساسا على استغلال امكانيات السوق العالمية الى ابعد الحدود ممكنة بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة في تمويل التنمية.

فدول الضفة الجنوبية ترى انه يمكن لها ان تحقق مصالح مشتركة اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة.

- فتح الاسواق الاوروبية اما صادراتها الصناعية وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية مما يمكن الى تخفيض فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع الاتحاد الاوربي.
- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها الى جانب تدفق رؤوس الاموال الاجنبية خاصة الاوروبية منها.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنلوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الاوروبية على اراضي الضفة الجنوبية.
- التغلب على المشاك الاجتماعية التي تعان منها وخاصة البطالة واحتواء الشباب.
- انتقال التكنلوجيا والمعارف الحديثة اليها و الاستفادة من الخبرات الاوروبية في اطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميلادين مختلفة. [1]

كما يمكن حصر الدوافع الاساسية للاتحاد الاوروبي لإقامة الشراكة في عدو نقاط نذكر منها:

- الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة ورغبتها في الهيمنة على المنطقة.
- البحث عن مناطق نفود أكبر من اجل البقاء كقطب مركزي.
- ضمان امن واستقرار الاتحاد الاوروبي.
- فشل سياسات الاتحاد الاوربي السابقة التي اتبعتها هذه الدول.
- الهجرة من الشمال الى الجنوب الذي عانى منها كثيرا.

ويوجد ايضا دوافع ادت بدول جنوب المتوسط الى عقد هذه الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي نذكر منها:

- حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

[1] دميري عبد الوهاب، مرجع نفسه، ص 07.

- الاصلاحات الاقتصادية.
- الخوف من ظهور اوروبا الشرقية كمنافس لها لدى دول الاتحاد الاوربي.
- الاستفادة من نقل التكنلوجيا[1].

شكل رقم (01): اهداف الشراكة الاورو متوسطية [2]

[1] هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 43.

[2] المصدر: سميحة شلغوم، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2008-2009، ص22.

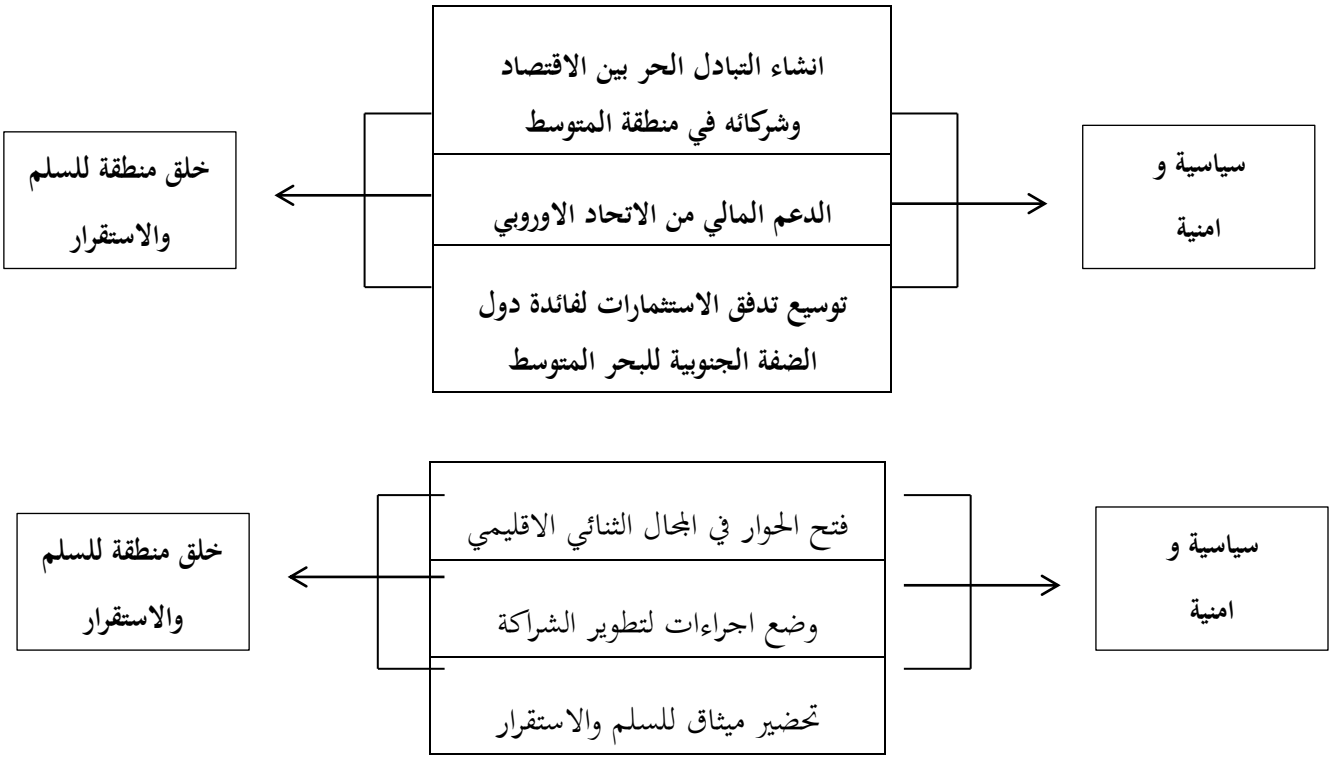

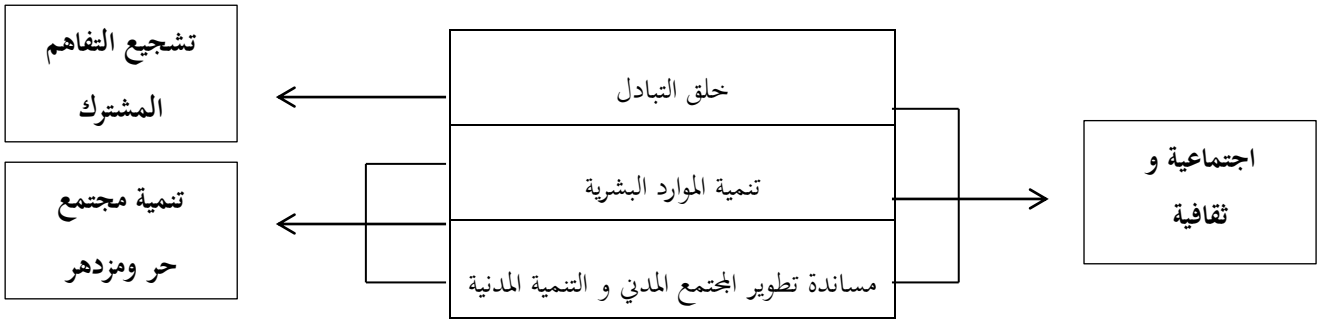

المطلب الثالث: اعلان برشلونة

الفرع 01: مضمون اعلان برشلونة:

في 27 و 28 /1995/11 في مدينة برشلونة الاسبانية عقد اجتماع بين وزراء الخارجية لدول الاتحاد الاوربي و الدول العربية المرتبطة باتفاقيات خارجة مع الاتحاد الاوروبي بالإضافة الى الاردن و موريتانيا و إسرائيل و فلسطين وتم في هذا المؤتمر مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي و السياسي بما يساعد على التوصل الى اتفاق موضح به الخطوط العريضة لصور التعاون وهذه الخطوط العريضة يمكن ان توضح في شكل ميثاق جديد بحيث يكون ملائم مع الجهود التي يدعمها الاتحاد الاوروبي في منطقة التعاون الاوروبي

وقد صدر من مؤتمر برشلونة اعلانها الذي يتكون من 70 بندا الذي عبر على رغبة الدول المشتركة في اقامة علاقات بينية على اساس تعاون وتضمان شاملين مع العمل على تعزيز التعاملات الثنائية ودعم كل الجهود التي تهدف الى تحقيق السلام و الاستقرار و التنمية في حوض البحر الابيض المتوسط ولقد نتج عن مؤتمر برشلونة خطوط عريضة في الجانب السياسي و الامني و الجانب الاقتصادي و المالي و الجانب الاجتماعي والثقافي و الانساني[1].

يعتبر اعلان برشلونة بمثابة الاعلان الرسمي عن الشراكة الأورو متوسطية واخراج العلاقات بين الطرفين بفكرة جديدة عن طريق الشراكة وذلك عن طريق كسر الحواجز بين الشريكين.

ومن اجل بلوغ التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة فان مشروع اعلان برشلونة المقترح يحتوي العديد من المحاور ويسعى لبلوغها وهي[2].

1- البعد السياسي والامني:

ويهدف الى تكوين فضاء موحد للسلام والاستقرار وذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة السياسة المتطرفة وان ضمان استقرار الاتحاد الاوروبي مرهون بالاستقرار الامني بالضفة الجنوبية للمتوسط وفي هذا الجانب تتعهد الاطراف المشاركة بعد امور اساسية يتمثل اهماه في:

- تنمية دول القانون والديمقراطية.
- احترام التنوع التعددية داخل مجتمعات الدول الاطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.
- تشجيع وضمان الامن الاقليمي بين الاطراف.
- توطيد علاقات التعاون من اجل الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحة الارهاب.

وبالتالي تهدف المشاركة السياسية والامنية في جوهرها الى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الاقليمي كما تعمل على تدشين نظم سياسة ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية واحتواء التوترات الناشئة عن الهجرة وذلك عن طريق انشاء الاليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي المرتكز على احترام القانون الدولي.

ان اتباع سياسات اقتصادية مبينة على قواعد اقتصاد السوق ويشير بيان برشلونة الى اهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة واقامة منطقة التجارة وضرورة زيادة المعونات الثنائية من الدول الاوربية وتوجيهها بصفة اساسية لدعم التنمية وكذلك لتوجيه القدرات الاقتصادية الداخلية على الاستثمار المحلي.[1]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 161.

[2] الصادق بوشناقة، ابعاد اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد02 2008، ص41.

2- البعد الاجتماعي والثقافي والانساني:

يهدف الى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد واحترام الاديان والطقوس الدينية ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني واشراكه في لدارة شؤون البلاد والتقليص من ضغوط الهجرة غير الشرعية والاهتمام بالعامل البشري وتطويره.

قصد اتفاق الشركاء على مجموع من النقاط للتقريب بين الشعوب. [2]

- حيث ادى التاريخ المشترك بين الاتحاد الأوروبي وحوض البحر المتوسط الى ظهور مجموعة من الفلسفات والقيم والمعتقدات التي تمثل فيها الحوار الثقافي والديني امرا حيويا للتفاهم المتبادل.
- حيث بعد تعزيز القيم العامة والمبادئ المشتركة والدفاع عنهم بين الدول الأورو متوسطية الاساسي لخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار تقضي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووجود شراكة اورو متوسطية أكثر فعالية.
- حيث يتم فهم الحوار بين الثقافات على انه تبادل للآراء مفتوح ومتسم بالاحترام بين الافراد والجماعات على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية والدينية واللغوية.
- التشديد على انه ينبغي ان يستند اي ميثاق اورو متوسطي القيم الى مجموعة من المبادئ المشتركة بما في ذلك.
  - حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والدين او المعتقد وتكوين ووسائل الاعلام متضمن الوصول للمعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت.

3- البعد الاقتصادي والمالي:

وذلك عن طريق بناء منطقة ازدهار مشترك عن طريق عقد اجتماعات بصفة دورية حسب الاقتضاء من خلال الندوات او المؤتمرات وكذلك تشراك القطاع الخاص بغية التوصل الى تحقيق هذه الاهداف الاتحاد الاوربي والدول المتوسطية توصل الى قرار انشاء شراكة اقتصادية ومالية على اساس ما يلي:

- انشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 تتنازل خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي اعارض التجارة بين الدول المعنية.
- القضاء على الحواجز التقنية امام التجارة الزراعية.
- التعاون فيما بين المنظمات الاحصائية بهدف توفير بيانات موثوقة على اساس البيانات.
- زيادة الحمل المنسق وزيادة الاتحاد الاوروبي المساعدات المالية المتفق عليها لشركائها وقد حدد له المحلات الاتية:

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 163.

[2] عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 225.

- التسليم بان التنمية الاقتصادية لابد ان تبنى عن طريق المدخرات المحلية التي توجه الى الاستثمار وذلك بالإضافية الى الاستثمار الاجنبي المباشر.
- خلق بين ادارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الاعمال على الدخول فب اتفاقيات مع بعضها ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنيا.
- الاعتراف بدعم المرأة في التنمية والعمل على زيادة اسهمها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بالثروة السمكية.
- الاهتمام بالموارد المائية وتنميتها وحسن ادارتها.
- تحسين البنية الاساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنلوجيا المعلومات.
- محاربة التمييز والعنصرية.
- التوزيع العادل للدخل والثروة والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- الاستقرار الديمقراطي والعدالة وسيادة القانون ومحاربة الفساد والحكم الرشيد.
- تجنب استخدام القوة وتسوية الصراعات بطرق سلمية[1].

يعتمد التعاون الثقافي على اساس حوار بين الثقافات بما في ذلك جميع قطاعات المجتمع والهيئات الثقافية والمؤسسات والجمعيات امرا ضروريا.

الفرع 02: اهداف اعلان برشلونة

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي الدائم.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان ورفع مستوى التشغيل وتحقيق الفوارق في المنطقة الاوربية المتوسطية.
- خلق بنية ادارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الاعمال مع ابرام الاتفاقيات.
- الاهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية.
- الاهتمام بالجانب الزراعي واعادة هيكلتها.
- تحقيق الاستقرار في منطقة الحوض المتوسط وخلق مناخ مناسب للتعاون[2].
- العمل على نسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى راسها الصراع العربي الاسرائيلي.
- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.
- تقليص الفجوة الموجودة في المنطقة الأورو متوسطية.

[1] كاسيوليدس، ميثاق متوسطي للقم والحوار بين الثقافات، الجمعية البرلمانية للحوار من اجل المتوسط، 2011، ص03.

[2] بوحنيان ياسين، إثر الشراكة الاورو جزائرية مع الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والطموح، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 16، ص 157.

- تحقيق التعاون والتكامل بين الاقليمين.
- رغبة الاتحاد الاوربي في اعادة رسم الخريطة الجيوسياسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
- تسريع عملية النمو الاجتماعي الاقتصادي المستديمة.
- دعم التعاون في مجال مكافحة التلوث.
- تطوير الحوار والتعاون في مجال الطاقة والمياه.[1]

بالإضافة الى ذلك هناك بعض الاهداف الاخرى التي اشتمل عليها اعلان برشلونة في عدة مجالات نذكر منها:

النقل والمواصلات:

حيث اعتبرت الدول المشاركة في هذا البيان ان النقل والمواصلات ضرورة من ضروريات الحياة الاساسية واللازمة لتنمية اي شكل من اشكال التعاون ولهذا تم طرح افكار حول تعزيز شبكة النقل وخاصة النقل البحري منها التي تربط الموانئ في البحر الابيض المتوسط سواء كانت لنقل الركاب او لنقل السلع كما دعت الى تنظيم دورات تدريبية وحلقات نقاش حول موضوع الاتصالات بهدف انتقال المعلومات وتبادل الخبرات بما يخدم حركة التجارة بين الدول.

ترشيد استخدام الطاقة بين الدول:

لقد دعت الدول المشاركة في البيان لتشجيع الحصول والوصول الى مصادر طاقوية نظيفة وزهيدة التكاليف واعتبرها اساس هام لعملية التنمية الاقتصادية وتم تقديم وطرح العديد من الافكار والاقتراحات فيما يخص التعاون في مجال ترشيد وعقلانية استعمال الطاقات.

حماية البيئة:

كما اخدت المشاكل البيئية ايضا جانب من اعلان برشلونة والمشاكل الناجمة عنه كالتلوث البيئي في حوض البحر المتوسط والاثار الناجمة عنها من تدهور نوعية التربة الزراعية والافراط في استخدام الموارد المائية وكذا التلوث الناجم عن عملية التنقيب واستخراج البترول من اجل هذا تم اقامة شبكات تربط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية والاقليمية العاملة في مجال البيئة. [2]

[1] عمرون جمال، دراسة تحليلية وتقديمية لاتفاق الشراكة العربية الاورو متوسطية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص 157.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية، لبنان، دار الحداثة، الطبعة 01، ص 49.

المبحث الثاني: تحليل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

سعت المجموعة الاوربية منذ تأسيسها الى انتهاج اسلوب التوسيع وبسط النفوذ خاصة على حساب دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وذلك من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع هذه الدول والجزائر هي احدى هذه الدول حيث كانت لها علاقات مميزة مع الاتحاد الاوروبي منذ زمن بعيد بسبب الاسباب تاريخية سياسية واقتصادية ويدخل اتفاق الشراكة في إطار تعزيز العلاقات التجارية وتعميق التعاون بين الطرفين من اجل الوصول الى الجو الملائم لافاق العلاقات الاقتصادية بنهما وكذا مختلف المجالات.

يتضمن هذا المشروع مع الجزائر بـ 110 مادة.

ان اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي من الناحية النظرية الى فتح الاسواق الجزائرية امام المنتجات الاوروبية والاسواق الاوروبية امام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة تجارة حرة في حدود سنة 2010 واجلت الى غاية 2020 على ان لا يضر بمصالح كلا الطرفين ولقد مست هذه الاتفاقية عدة جوانب نذكر منها:

المطلب الاول: الظروف العامة لاتفاق الشراكة

الفرع الاول: دوافع الشراكة الأورو جزائرية:

اولا: اهداف الجزائر من الشراكة:

نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري منها:

- المديونية الخارجية وجمود الجهاز الانتاجي.
- تفشي البطالة عدم كفاية النمو الاقتصادي.
- تأخر الجزائر في تنمية اقتصادها من الناحية التنظيمية والتسيير والتكنولوجيا المستعملة.
- نقص مصادر التمويل.
- ضعف الاستثمار المحلي وهروب الاستثمار الاجنبي.
- طموح الجزائر في الوصول الى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الاوربي من اجل تنمية صادراتها ودخول الاسواق الاوروبية والعالمية.
- يمكن ان يكون اتفاق الشراكة عاملا هاما لجدب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من الاتحاد الاوروبي.
- الانفتاح على الاسواق امام صادراتها من جهة متخفي الحواجز المفروضة عليها وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب أكثر.

- انتقال التكنلوجيا والمعارف الحديثة اليها والاستفادة من خبرات الاوروبيين وهذا في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.
- اعتبار الجزائر ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك الوحيد الاكثر تعاملا معه في مجال التجارة حيث ان ثلث المبادلات التجارية تتم معه. [1]

ثانيا: دوافع الاتحاد الاوروبي من الشراكة مع الجزائر

لقد سعى الاتحاد الاوروبي الى ابرام العديد من الاتفاقيات مع دول حوض المتوسط لأسباب عديدة ومختلفة منها ما هو ظاهري وجلي ومنها ما هو خفي:

أ- الاسباب الحقيقية لاتفاق الشراكة للاتحاد الاوروبي:

- تقديم المساعدات المالية للدولة الشريكة.
- تقديم ونقل التكنلوجيا للدولة الموقعة على اتفاق الشراكة.
- محاولة حل المشاكل الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي للسكان وضمان حياة أفضل للفرد في الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط.
- توسيع دائرة المبادلات التجارية وعدم حصرها في المواد الصناعية لتشمل مختلف المجالات الاخرى.
- جعل البحر الابيض المتوسط بحيرة صغيرة تربط بين مجموعة من الدول الاوروبية والجنوبية.
- تحويل المهارات وذلك من خلال احتكاك الافراد بأساليب والآلات لذا فتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات.

ب-الأسباب الخفية لاتفاق الشراكة للاتحاد الاوروبي:

- تصريف المنتوجات الاوربية في الاسواق الجزائرية وامكانية توسيع نفوذه في المنطقة لان ازالة القيود وجعل المنطقة منطقة تبادل حر هذا يحفز الدول على المنافسة أكثر.

[1] بوشارب احمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطي، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، الجزائر 2008، ص89.

- السياسة التسويقية لدول الاتحاد الاوروبي المحافظة على الاسوق المغاربية التي تمتاز بالمحدودية مبادلاتها التجارية البينية التي تشكل 2,8% من مجمل مبادلاتها التجارية علما ان متوسط القردة الشرائية للفرد الجزائري تقدر بـ 7612 دولار امريكي[1].

الفرع الثاني: مراحل ابرام الشراكة الأورو جزائرية:

يعتبر الاتحاد الاوروبي قطبا اقتصاديا قوي وذلك لتوفير عناصر الاندماج الاقتصادي فيه من تحرير التبادل التجاري بين الدول و تنقل عوامل الانتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية و النقدية الضريبية بين الدول الاعضاء يسبب قوة لهذا القطب الاقتصادي وموقعه الجغرافي و كذا قيمة المبادلات التجارية فقد قرر بعض أعضاء الاتحاد الاوروبي **ايطاليا، فرنسا، المانيا**, ان تقيم ان تقيم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي فباشرت بمفاوضات سنة 1993 و بعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل الى ابرام اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 هذا الاتفاق يمس معظم الجوانب الاقتصادية والمالية كذا قضايا النقل و المنافسة والجباية اضافة الى حركة تنقل رؤوس الاموال و القضايا الخاصة بالملكية الفكرية وقد مرت المفاوضات الجزائرية الاوروبية بالمراحل التالية:[2]

اولا: المرحلة الاولية للمفاوضات الأورو جزائرية.

بتاريخ 13 اكتوبر اخبرت الجزائر اللجنة الاوروبية بموافقتها على مبدا تأسيس منطقة الشراكة الحر مع الاتحاد الاوروبي للمشروع لمناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ويبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1995 وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الاوروبي على وثيقة تفويضية على غرار ما عرض على دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996 بعد زيارة مانويل ماران نائب رئيس اللجنة الاوربية للجزائر[3].

ثانيا: مرحلة المفاوضات الحقيقية:

انطلقت المفاوضات الجزائرية الاوروبية رسميا يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين وعدا على انشاء اربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي و الثقافي، التعاون المالي، الزراعة و الخدمات) تعتبر هذه المرحلة مرحلة المناقشات العميقة بين الجزائر ة الاتحاد الاوروبي و قد تباينت عدة اراء من اهمها كيفية مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري و التعويضات لتأهيل الاقتصاد الجزائري و القطاع الخاص على وجه الخصوص بالإضافة الى تشدد الطرف الاوروبي على عدم تخصيص اتفاق متفرد وخاص بالجزائر وعدم فتح اسواق امام المنتجات الفلاحية لدول المتوسطية ويعتبر هذا الوضع غير عائق بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة مستوردة ولم تستقر هذه المفاوضات على نتائج واضحة.

---

[1] عابد لمين، الشراكة الأورو متوسطية واثارها المتوقعة على تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، مركز ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 27.

[2] زعياط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية واثراها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر العدد، 01، ص 54.

[3] اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 197.

وخلال فترة دامة 3 سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الاوروبي بسبب الوضع السياسي والامني الذي عرفته الجزائر بتاريخ 17 افريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة وقد وضع المفوض الجزائري شرطين اساسيين هما:

1- لا تنطلق عملية التفكيك الجمركي الا بعد 2002.

2- الاخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي.

وقد تم عقد جولة سادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل وقد مها عرض المفاوض الاوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري ومطالبا في الوقت نفسه بـ:

- ضرورة الغاء نظام القيمة الجمركية.
- تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهة اخرى اعتبر المفاوض الجزائري ان هذين الشرطين تحدي كبير لاعتبار الاسباب التالية:

- اضعاف مستوى حماية الانتاج الوطني.
- اهمية الخسارة الجبائية الناتجة عن التفكيك الجمركي التي تصل الى 1,4 و1,7 مليار دولار.

اما الجولة السابعة 13 فيفري 2001 حول الجوانب الامنية وحرية تنقل الاشخاص وبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن الغاء القيود والحقوق الجمركية.

تركزت الجولة الثامنة في 15 مارس 2001 حول موضوع حركة رؤوس الاموال اما الجولة التاسعة في 03 مارس 2001 درست ملف الزراعة والخدمات وعقدت مفاوضات الجولة الاخيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الاشارة الى المشاكل الاقتصادية والمالية والبشرية بالإضافة الى بحث جانب حرية حركة السلع والتي تشمل الصناعة الزراعة ومعالجة المنتجات الزراعية، اضافة الى العدل والشؤون الداخلية كما تناولت قضايا الارهاب وحرية الاشخاص وكذا احترام المواعيد النهائية. [1]

ثالثا: المرحلة النهائية للمفاوضات الأورو جزائرية.

بعد 17 جولة من المفاوضات التي انتهت بالتوصل الى اتفاق ترجمة بالتوقيع بالأحرف الاولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر ة الاتحاد الاوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 افريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية تحت حيز التنفيذ في مارس 2005[2].

[1] اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2] حميودى عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، سنة 2013، ص 71.

المطلب الثاني: الجانب السياسي والأمني (المواد 03-05)

قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة اجراء حوار سياسي المكمل للحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة كما يحدد عد من الاهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي. [1]

كما اتفق الطرفان على تجسيد وتطوير سيادة القانون و الديمقراطية ونظمها السياسية مع حرية اختيار كل طرف نظامها السياسي و القضائي و اليات تطويره يضم المواد من (03-05) من الاتفاقي لإقامة حوار سياسي وامني منتظم بين الطرفين وذلك بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهر المنطقة المتوسطية واستقرار امنها وذلك بهدف تسهيل و تقريب الطرفين من خلال تطوير متبادل احسن و اجراء تشاور منتظم حول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك و العمل على دعم الامن و الاستقرار في المنطقة الاوروبية المتوسطية يشمل على:

- تسهيل التقارب بين الاطراف وذلك من خلال تنمية التفاهم المتبادل حول المسائل الدولية.
- السماع كل طرف للأخر بعين الاعتبار وضعية ومصالح الطرف الاخر.
- العمل على دعم الامن والاستقرار في المنطقة الاوروبية الجزائرية.
- توضيح الاجراءات المشتركة.

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي (79-81)

لقد شكل البعد لاقتصادي و المالي الركيزة الاساسية لاتفاقيات الشراكة الاوروبية الجزائرية و التي بنيت على اساس التعاون التجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة التجارة الحرة في غضون عامة 2010 وبذلك يكون حوض المتوسط منطقة ازدهار ونمو و تعاون مالي مبني على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الاوربي للجزائر و الدول المتوسطية في شكل قروض و معونات.

كما اتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل والتعاون بينهما الاولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بنين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الاوروبي وخاصة القطاعات التي تحقق قيمة مضافة وتساهم في خلق مناصب شغل وتزايد حجم المبادلات وتنوعها.

اما التعاون المالي فيشمل برنامج ميديا (1) وميديا (2) حيث يعتبر الطرفان ان انشاء منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الاوروبية تتطلب زيادة كبيرة في المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الاوروبي حيث تم تحصيل 4685 مليون ايكو من المساعدات من ميزانية لفترة 1995 – 1999.

[1] احمد باشي، الاثار المحتملة لاتفاق الشراكة الاوربية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 10، سنة 2004، ص 26.

ويعتبر برنامج مبدا للتعاون المالي هو الاداة الرئيسية للاتحاد الاوربي يركز على ثلاث اولويات هي[1]:

- دعم التحولات الاقتصادية: الهدف منها استعداد الدخول لمنطقة التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم من خلال التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم التوازن الاجتماعي: ويتمثل الهدف منه تخفيف التكلفة.
- تعزيز العمليات الاقليمية والعمليات عبر الحدود: والهدف منه هو اكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل مع المستوى الاقليمي.

إقامة منطقة التجارة الحرة

بمقتضى عبارات المادة السادسة من مشروع عقد الشراكة الأورو جزائرية فان الجزائر و الاتحاد الاوروبي انشآ منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلقت من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ و التي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية ويعني اقامة منطقة التبادل الحر الغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في افاق 2017 وهذا من خلال تنفيذ رزنامة للتفكيك التعريفي يقوم على التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية يكون وفق قوائم من المنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتوجات الزراعية وفق نظام افضليات متبادل مع اتفاق على تحرير الخدمات في اطار اتفاقية الغات عند انضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

تقوم منطقة التبادل الحر المزمع انشاؤها في بداية 2017 على جملة من المبادئ[2].

أولا: مبدأ المعاملة بالمثل:

بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد هي الاتحاد الاوروبي الذي كان يسمح بدخولها للأسواق بكل حرية ومن دون اجبرا الطرف الجزائري على ذلك غير انه بموجب الانضمام الى هذه المنطقة سيكون تمرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين اي وفق مبدا المعاملة بالمثل.

ثانيا: مبدا التدريج:

بمعنى ان هذه المنطقة لا يتم اقامتها بشكال مباشر بين الطرفين بمجرد خول الاتفاقية حيز التنفيذ وانما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بـ 12 سنة وهنا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام.

---

[1] عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة الخارجية، الجزائر، الكلمة الملقاة في الملتقى الثاني حول الشراكة الأورو جزائرية، جامعة البليدة، 27-2003/04/28.

[2] براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول اثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2005، ص 14.

ثالثا: مبدا المرونة والتكيف:

سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول او رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة واحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الاوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في اضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

مراحل التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر:

اولا: المنتجات الصناعية:

ويتعلق الامر بالمنتجات التي يكون منشأها الاتحاد الاوربي والجزائر والخاصة بالفصول من 25 الى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الاوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار اليها في الملحق رقم 01 والمتمثلة في بعض المنتجات الحساسة كالملابس والمنسوجات.

المنتوجات الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الاوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية و من الرسوم التي لها اثر مكافئ وكذا من كل القيود الكمية او الاجراءات الاتي لها اثر مكافئ وبمجد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في حين ان المنتجات الصناعية الوافدة الى السوق الجزائرية من الاتحاد الاوربي فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية واية رسوم اخرى ذات الاثر المماثل ودون اية قيود او قيود اخرى بشكل تدرجي اي على اساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجدي في منطقة التبادل الحر و هي 3 قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية.

القائمة الاولى:

يتكون اساسا من المواد الاولية (التشغيل) وساع التجهيز الغير منتجة محليا والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من الفاتح سبتمبر 2005. [1]

والجدول التالي يبين توزيع البنود التعريفية الفرعية حسب مجموعة المنتجات وذلك بالنسبة المفروضة على القائمة.

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص58.

الجدول رقم (02): يبين القائمة الاولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي.

نوع المنتج	المجموع	%05	%15	%30
منتجات التشغيل	2015	356	1616	43
منتجات التجهيز	37	03	03	31
منتجات استهلاكية	24	00	01	23
المجموع	2076	359	1620	97

المصدر: بعثة اللجنة الاوربية بالجزائر 2006

القائمة الثانية:

وهي متضمنة المنتجات التي سيتم الغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجيا طبقا لما جاء في المادة في المادة التاسعة من الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي الموقع يوم 19 ديسمبر 2001 وهي تحتوي بالدرجة الاولى على اسم التجهيز والمواد الاولية الصناعية الاوروبية المنشأ وكذا قطع الغيار و الغير منتجة محليا يتم الغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بمعدل يتراوح ما بين 10% و 20% لكل سنة تبعا للرزنامة الاتية:

- سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ كل حق او رسم سيخفض الى 80% من الحق الاساسي.
- 3 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ كل حق او رسم سيخفض الى 70% من الحق الاساسي.
- 4 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ كل حق او رسم سيخفض الى 60% من الحق الاساسي.
- 5 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ كل حق او رسم سيخفض الى 40% من الحق الاساسي.
- 6 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ كل حق او رسم سيخفض الى 20% من الحق الاساسي.
- 7 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيتم الغاء كل الحقوق او الرسوم بصفو نهائية.

الجدول رقم (03): يبين القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي:

نوع المنتوج	%05	%15	%30	المجموع
منتجات التشغيل	27	24	01	52
منتجات التجهيز	912	744	153	912
منتجات استهلاكية	136	34	51	136
المجموع	805	228	67	1100

المصدر: بعثة اللجنة الاوربية بالجزائر 2006.

ثانيا: المنتجات الزراعية:

حسب المادة 13 من اتفاقية الشراكة وضع كل من الاتحاد الاوربي و الجزائر برنامج تبادل المنتوجات الزراعية منتوجات الصيد البحر المنتوجات الزراعية المحولة وفق مخطط انتاج تدريجي.[1]

باعتبار ان الزراعة كانت النظام الحساس بالنسبة للاتحاد الاوربي وقد كان التقارب بالنسبة لهذه المنتجات فيه نوع من الخلاف مقارنة بالتقارب قديما يخص المنتوجات الصناعية كلا الطرفين لا يريد الذهاب الى التحرير التام فمن جهة ارتكزت الجزائر على طلب تحسين التنازلات التي يمكن ان تستفيد منها منذ اتفاق 1976 ومن جهة فالاتحاد الاوروبي يفضل التنازل يكون بمقابل و بالتالي فالتحرير الكلي للمنتجات الزراعية وغير الزراعية غير وارد بل يكون التحرير جزئي ثم تدريجي وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية او الغاء بعضها وهذا وفقا لنظام الحصص وكذا وضع اطار زمني يتم فيه التعامل بهذه الاجراءات مع امكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على اساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة وهذا بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وقد تم تقسيم المنتجات الزراعية الى ثلاث انواع هي:

- منتجات الصيد البحري (بروتوكول رقم 04).
- المنتجات الزراعية المحولة (بروتوكول رقم 05).
- المنتجات الزراعية الاخرى (بروتوكول رقم 02).
-

[1] هويدى عبد الجليل، مرجع سابق، ص 90.

اما السلع الزراعية الاوروبية الواردة الى السوق الجزائري فهي تحظى بالتسهيلات التالية[1]:

منتجات الصيد البحري: تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الاوروبي الداخلة الى السوق الجزائرية و البالغ عددها 87 منتوج لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر و التي ترد في البروتوكول رقم 04 من الاتفاقية و تتمثل هذه التفضيلات التي ستخضع لها المنتوجات من الاتحاد الاوروبي كما يلي:

- الغاء كل الرسوم الجمركية المفروضة على 38 منتوج اوروبي بحيث ان
  - 03 من السلع الاوروبية تخضع الى 05% من الحق الجمركي.
  - 35 من السلع الاوروبية تخضع الى 30% من الحق الجمركي.
- تخفيض 25% من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج حيث تصبح تخضع الى 22% بدلا من 30% الذي كان من المفروض عليها قبلا.

والجدول رقم (04): التالي يمثل مخطط الافضليات التعريفية الممنوحة لمنتوجات الصيد البحري.

التخفيضات / النسب المطبقة	%25	%100	المجموع
%05	--	03	03
%15	--	--	00
%30	49	35	84
المجموع	49	38	87

المصدر: بعثة اللجنة الاوربية بالجزائر 2006.

المنتجات الزراعية المحولة: بالنسبة لهذه المنتجات فتضم قائمتين. [2]

- الاولى: وهي المعنية بالإعفاء الفوري اي يتم فورا عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ تحتوي على 108 بندا تستفيد هذه المنتجات من التخفيضات الجمركية من 30% الى 100% منها ثلاثة بنود تخضع لنظام الحصص التعريفية وهي:

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص91.

[2] ابراهيم بوجلخة، دراسة تقديمية لإطار تعاون الجزائري الاوربي على ضوء الشراكة الاورو جزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جماعة بسكرة، 2013، ص178.

- الخميرة الحية بـ 3000 طن.
- مستحضرات غذائية بـ 2000 طن.
- نبيذ الشعير بـ 224000 طن.

▪ الثانية: تحتوي على 112 بند جمركيا ومن المقرر ان يتفق الطرفان من خلال مجلس الشراكة بتحديد اجراءات التحرير والتي تطبق ابتداء من السنة السادسة من بدا تنفيذ الاتفاق.

ام مصادرة الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة فقد ذكرت في البروتوكول الخاص بالواردات حيث حدد الطرفان المتعاقدان ثلاثة قوائم كما يلي:

✓ القائمة الاولى: تحتوي على 229 بندا حيث تم الغاء تام للحقوق الجمركية.

✓ القائمة الثانية: تتشكل من 3 منتجات زراعية محولة القابلة للتصدير نحو الاتحاد الاوروبي بإعفاء تام للرسوم الجمركية ولكن بتحديد كمي وهي:

- العجائن الغذائية 2000 طن.
- الكسكس بـ 2000 طن.
- المستحضرات المكونة من الحليب المخمر بـ 1500 طن.

✓ القائمة الثالثة: تضمن 207 تعريفة جمركية تستفيد من اعفاء الحقوق الجمركية ولكن تخضع الى الرسم الخاص بالمكونات الزراعية.

03% موجهة لتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون يورو اما الباقي الذي يبلغ 30 مليون يورو الذي تم انفاقه فعلا من خلال برنامج ميديا 1 فقد خصص لتمويل ثلاث مشاريع وهي كالتالي:

- 17 مليون يورو لتاهيل قطاع الاتصال ومصلحة البريد وتطوير مؤسسات الاعلام في الجزائر.
- 05 مليون مخصصة لترقية الاعلام والصحافة في الجزائر.
- 08 مليون يورو دعم لتحديث مؤسسات الشرطة الجزائرية.

برنامج ميديا (2) للجزائر 2000-2006

على الرغم ان المبالغ المخصصة لهذا القطاع والتي تبلغ في الفترة الممتدة من 2000 الى 2006 ما قدره 346,20 مليون يورو الى ان المخصصات في الجزائر لاتزال ضئيلة ولا تغطي احتياجات من تمويل مختلف المشاريع.

الجدول رقم (05): المبالغ المخصصة للجزائر في اطار برنامج ميدا 2 خلال الفترة 2000-2006.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المبلغ	302	60	50	45	55	60	46

الوحدة مليون اورو.

المصدر: بعثة اللجنة الاوربية بالجزائر 2006.

المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميديا (2)

وقد وجهت الجزائر برنامج ميديا (2) اساسا الى تحديث الادارة بالعمل على القطاعات التالية.

- ادارة الاقتصاد.
- تسهيل التجارة المرافقة للإنفاق.
- دعم المنظمات غير الحكومية.
- دعم الشرطة في المناطق المنعزلة والريفية.
- دعم وتحرير اصلاح النقل وادارة المياه.[1]

المطلب الرابع: مجالات أخرى

الجانب الاول: التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية (المواد 82 الى 91)

لقد اعطى الطرفان اهمية خاصة لدعم مؤسسات في مجال تطبيق القانون وعمل العدالة ويتمثل هذا العمل في:

- تسهيل انتقال الاشخاص.
- محاربة تبيض الاموال.
- التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة.
- محاربة المخدرات والفساد والارهاب.
- محاربة العنصرية وكره الجنس الاسود ومعادا' الاجانب.
- مراقبة الهجرة غير الشرعية.

[1] ابراهيم بوخلجة، مرجع نفسه.

الجانب الثاني التنقل الحر للسلع (المواد 6-29)

يتحقق بالجهود المشتركة للطرفين والتي ترمي في النهاية المطاف الى انشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في فترة لا تتجاوز 12 سنة استنادا الى الاجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العاملة لتعريفة الجمركية ومختلف الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي اسست المنظمة العالمية للتجارة والسلع محور التفاوض تشمل على: [1]

- **المنتجات الصناعية:**

حيث في سياق اقامة منطقة التبادل الحر تلغى جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل في كافة 2017 اي خاصة بالمنتجات الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق بين الطرفين على ان تكون وفق قوائم.

- **المنتجات الازراعية:**

منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدريجيا وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية او الغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني والذي يتم فيه بهذه الاجراءات.

الجانب الثالث: تجارة الخدمات (المواد 30-37)

في هذا المجال اتفاق الشراكة ينص على ان اعضاء الاتحاد الاوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة الدولة الاولى بالرعاية وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردين الخدمات الاوروبيين امتيازات خاصة.

الجانب الرابع: المتعلق بالمدفوعات رؤوس الاموال المنافسة المواد(38-46).

وهذا يتعلق بتعاون الطرفين وتهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الاموال بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين الى صعوبات في ميزان المدفوعات الى اعتماد معايير تعديلية على العمليات الجارية التجارية او المالية قصد التمكن من اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وكذا قواعد المنافسة حيث يتعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع والتسوية للعمليات او الصفقات الجارية بجملة قابلة للتحويل.

[1] قدي عبد المجيد. الجزائر ومسار برشلونة الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص54.

الجانب الخامس: يتعلق بالتعاون الاجتماعي، الثقافي (المواد 67-78).

يهدف هذا الى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات تشجيع تبادل الثقافات وتنمية الموارد البشرية وادماج أفضل سكان الضفة الجنوبية لأوروبا وتحسين اوضاعهم الاجتماعية، الصحافة والسمعي البصري وحماية الارث، التكوين.

كما تم التركيز في هذا الباب على ضرورة اقامة حوار مستمر يتطرق الى جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجال الاجتماعي والمتعلقة بـ:

- شروط وسبل بلوغ التقدم في مجال حرية التنقل المالي وتساوي المعاملات فيما بينهم والاندماج الاجتماعي مع العمال الجزائريين وعمال الاتحاد الاوروبي المقيمين بشكل قانوني على تراب الدولة المعنية.[1]

- الهجرة غير الشرعية وحالات ارجاع الاشخاص الذين فهم في وضعية غير قانوني بالنسبة للتطبيقات المرتبطة والمطبقة في الدول المضيفة.

الجانب السادس: يتعلق بالأحكام المؤسساتية العامة والختامية (المواد من 92-110)

تم انشاء هذا المجلس لينعقد فيه الشريكين اجتماعاته على المستوى الوزاري مرة في السنة على قدر الامكان ويدرس القضايا الهامة التي تطرح في إطار هذا الاتفاق بالإضافة الى كل المسائل الاخرى ثنائية كانت ام دولية ذات الاهتمام المشترك.

وهو الباب الخير من اتفاق الشراكة يضم اجراءات مؤسساتية اضافة الى 7 ملاحق و5 بروتوكولات تبن وتوضح اجراءات وقواعد تنفيذ مدة الاتفاقية مع التأكيد انه تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لمدة الاتفاق من خلال انشاء مؤسستان لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات واليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما:

- ✓ مجلس الشراكة: مكون من مسؤولين اثنين عن الطرفين يجتمع مرة واحدة في السنة ويقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاق اضافة الى طرح مسائل اخرى ثنائية او حتى دولية ذات مصلحة موحدة.
- ✓ لجنة الشراكة ويتكون من موظفين وخبراء من الطرفين وهي مختصة بالاتباع سير الاتفاق حيث تقوم بوضع قرارات لتنظيم الاتفاق اضافة الى الصلاحيات التي تقدمها لها مجلس الشراكة.

[1] الصادق بوشناقة، ابعاد اتفاق الشراكة الاورو جزائرية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 10، سنة 2004، ص26.

خلاصة الفصل الاول:

رغم الطموحات الواسع لمحتوى الشراكة الاورو متوسطية واهدافها في الجوانب السياسية الاقتصادية فان الواقع يشير بعد مضي سنوات من عقد اتفاق هذه الشراكة من خلال اعلان برشلونة على بداية التعاون الأورو متوسطية الى ان الشراكة التي يطرحها التحاد الاوروبي توضح خلل كبير في موازين القوى بين الطرفين فهي في الاخير تخدم الصالح الاوروبي على حساب الجزائر وأبرز ما يدل على ذلك ضعف المبالغ المالية الممنوحة من خلال البرامج المالية.

والظاهر على هذا التعاون هو الافراط في الطموحات والاهداف وكذلك الافكار والاقتراحات الا انه قليلا ما ترجمته هاته الافكار والاقتراحات الى واقع ممسوس وذلك في ضل اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد الاوروبي والجزائر وتشمل هذه الاختلافات في تحديات سياسية وامنية واقتصادية وهو نفس التحدي الذي يواجه الجزائر.

الفصل الثاني:

مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني:

الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات فهو احد المكونات الاساسية للطلب الكلي و توفير مناصب الشغل و انتاج السلع و الخدمات، التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط او بهدف التصدير وله اثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل لذلك استوجب عمل الحكومات ادارة النشاط الاستثماري و توفير الظروف المنافسة له وازالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق النافع الاقتصادية و الاجتماعية دون المساس بمصالح المستثمرين اي وضع سياسة استثمارية رشيدة و سريعة.

وتسعى الحكومات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية هذه الاخيرة تحتاج الى تنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة استثمارهم غير ان نواحي الاستثمار متنوعة و متعددة تستدعي تمويلات قد تفوت المتوفرة محليا الامر الذي يدفع الحكومات الى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها ومنه بين هذه المصادر اكثر تدفقا خلال العقدين الاخرين لاستثمار الاجنبي المباشر.

ونظرا للأهمية التي الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر فقد ارتأينا في هذا الفصل دراسة ما يلي:

- ✓ المبحث الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر.
- ✓ المبحث الثاني: الاطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ المبحث الثالث: اجهزة الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الاجنبي المباشر

يتضمن المبحث الأول من هذا الفصل مدخل عام للاستثمار الأجنبي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول مفهوم الاستثمار الأجني المباشر و أنوعه و مبادئه، و المطلب الثاني تناول أشكال و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر أما المطلب الثالث فيتضمن محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و أنواعه ومبادئه

اولا: تعريف صندوق النقد الدولي FMI

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يعكس هدف الحصول على كيان نقدي في اقتصاد ما مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة وقد تم وضع شرط تملك المستثمر 10% او اكثر من اسهم وراس مال احدى مؤسسات الاعمال او من عدد الاصوات فيها من يكون الاستثمار مباشر وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رايا في ادارة المؤسسة. [1]

ثانيا: تعريف منظمة التعاون الاقتصادية التنمية OECD

تعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه الاستثمارات في مشروعات داخل الدولة بواسطة مقيمين في دولة اقرب بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الاجانب على 50% من راس مال، او يتركز 25% فاكثر في يد شخص واحد او جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع.[2]

ثالثا: تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

الاستثمار الاجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار طويل الاجل و الذي يعكس منفعة للمستثمر الاجنبي او الشركة الام في فرع في دولة ما. [3]

---

[1] اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2004-2005، ص20.

[2] ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2011، ص147.

[3] محمد قويدرى، تحليل واقع الاستثمار الاجنبي وافاقها في البلدان النامية مع الاشارة ال الجزائر، اطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2005، ص (3)(15)

رابعا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC

تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الاصلي) و الذي من خلاله يستعمل اصول في بلدان اخرى (دولة مضيفة) وذلك مع نية تسييرها[1].

خامسا: تعريف Roymand Bernard

الاستثمار الاجنبي المباشر هو الوسيلة لتعديل الموارد الحقيقية و رؤوس الاموال من دولة الى اقرب وذلك بمساهمة راس المال الشركة في شركة اخرى حيث يتم انشاء فروع لها في الخارج او الرفع من راس مالها او باسترجاع مؤسسة اجنبية او بتكوين مؤسسة اجنبية رفقة شركاء اجانب[2].

سادسا: تعريف Bernard Bellon.

الاستثمار الاجنبي المباشر هو مساهمة مستثمر يرتكز في البلد الاصلي و يقبل بالنشاط في بلد اخر مضيف مع قيامه بالإشراف على المشروع ويعتبر حق تسيير او اشراف على المشروع. [3]

سابعا: تعريف عبد العزيز فهمي هيكل.[4]

الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار شركة مقيمة في احدى الدول في شركات اخرى مقيمة في دول اخرى بشراء هذه الشركات او بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمال اساسي او الزيادة في رأسمال شركات موجودة اصلا ويتضمن هذا المعنى اشراف وتدخل المستثمر في ادارة الشركات التي يستثمر فيها اموال المعني اشراف و تدخل المستثمر في ادارة الشركات التي يستثمر فيها امواله.

ثانيا: الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار الاجنبي غير المباشر

لمعرفة اهم الفروقات بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار الاجنبي غير المباشر يجب اولا تقديم تعريف لكلا المفهومين ومن ثم نقيم استخلاص هذه الفروق حيث نعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر في حالة امتلاك كيان اجنبي لأصول الملكية التامة او جزئية في دولة مضيفة وهذا يمنح حق النظر في تسيير استثمار ابتداءا من نسبة مقدرة بـ 10% كحد ادنى.

---

[1] كريمة قويدرى، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص6.

[2] Roymand Bernard, économie financier édition, PuF, Paris 1971, p91.

[3] Bernard Bellon, ridha Gonir ; In uestissement, France édition, economicia, 1998, P03

[4] عبد العزيز فهمي هيكل، اساليب تقييم استثمارات، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1985، ص230.

اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على انها تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدول بشكل قروض مقدمة من طرف افراد او هيئات اجنبية عامة او خاصة او تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة او عن طريق الاسهم بشرط ان لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الاسهم تخولهم حق ادارة المشروع.

من هنا من خلال هذين التعريفين نستخلص اهم هذه الفروقات في النقاط التالية:

- ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على تملك كيات اجنبي على جزء او كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداءا من نسبة 10%.

اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فينطوي على تملك الفرد او الهيئة او الشركة على نسبة من الاوراق المالية شرط ان لاتصل نسبتها الى 10% حتى لا تتحول الى استثمار مباشر.

- يمنح الاستثمار المباشر للمستثمر الاجنبي الادارة و الاشراف و الرقابة على مختلف العمليات التي تتم مع مستوى الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها ويمتد حق المستثمر الاجنبي في الاشراف و الادارة والرقابة الى غاية الادارة الكلية على الاستثمار.

اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم او ادارة المشروع الاستثماري وذلك راجع امن جهة الى طبيعة ما يحوزه المستثمر الاجنبي (سندات، اسهم، قروض) ومن جهة اخرى الى نسبة المحددة للاستثمار الاجنبي غير المباشر و الت يجب ان لا تتجاوز 10%.

- بالنسبة الى الاشكال التي ينفذها كل نوع نجد ان الاستثمار الاجنبي غير المباشر يختلف عن الاستثمار الاجنبي المباشر باختلاف مراحل الشروع فعلى سبيل المثال نجد انه في مرحلة التمويل ان الاستثمار الاجنبي المباشر غير مباشر يمكنه لان يتخذ شكلين هما الاكتتاب في الاسهم و السندات و التي تصدرها الدولة المضيفة او القروض التي تقمها الهيئات الخاصة او العامة او الافراد.

اما في مرحلة الانتاج الاستثمار الاجنبي المباشر يمكنه ان يتدفق الى الدولة المضيفة اما في شكل عقود وتراخيص او الامتيازات عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع او خبرة فنية او غيرها فمقابل عائد واتفاقيات المشروعات عمليات تسليم المفتاح,

- يعتبر الاستثمار الاجنبي غير المباشر قصير الاجل مقارنة بالاستثمار المباشر و الذي دعاه ما يكون متوسط او طويل الاجل.[1]

ثالثا: انواع الاستثمار الاجنبي المباشر

اختلفت الاسس التي يتم على اساسها تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر و التي افرزت كل منها انواع معينة، حيث ان هناك من يصنف من منظار الدوافع و المحفزات الاتي تؤدي الى حدوثه وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدولة المصدرة له كما هناك من يصفه من منظار الدول المستقطبة له.

1- تصنيفات الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى الدوافع و المحفزات:

تم وضع تصنيفات مختلفة الانواع للاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى الدوافع و المحفزات التي تؤدي الى حدوثه قد امكن تصنيف انواع الاستثمار الاجنبي المباشر حقق غاليته الى:

أ- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الدول والشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية الت تتمتع بها العديد من الدول النامية خاصة في مجال البترول و الغاز و الحديد من الصناعات الاستخراجية الاخرى و يشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة الصادرات الدولة المضيفة من المواد الاولية و زيادة و الواردات من السلع الراس مالية و مدخلات الانتاج الوسطية.

ب- الاستثمار الباحث عن الاسواق:

يشمل هذا النوع من الاستثمارات قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات اثناء تطبيق سياسة اخلال الواردات يعابر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الام حيث ان اللجوء اليه يكون عادة مسبب القيود المفروضة على الواردات كما ان هناك اسباب اخرى للقيام بهذا النوع، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها اكثر جدوى من التصدير اليها في هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الانتاج لأنه يحل محل الصادرات كما انه اثاره الايجابية مباشرة على الاستهلاك غير مباشر مع التجارة من شان هذا النوع من الاستثمار ان يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة من طريق زيادة راس مال فيها كما انه له اثار توسيعية على التجارة في مجال الانتاج و الاستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الانتاج و السلع الواردة.

[1] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 16.

ت–الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من انشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الاجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار في عديد من الدول النامية و يتميز هذا النوع من الاستثمار بأثاره التوسعية مع تجارة الدول المضيفة كما يؤدي الى تنويع صادراتها فضلا عن اثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد الكثير من مدخلات الانتاج قد يأخذ هذا النوع من الاستثمارات اشكالا عديدة منها تحويل الشركات الوطنية وقت لتعاقد ثنائي و بهذه الوسيلة تتمكن الشركات الاجنبية من الدخول الى السوق التي لم يكن متاحة اليها النفاذ اليها بمفردها نسبة لافتقارها الى شبكات التوزيع و المعلومات و القنوات التي تتوافر لدى الشركات الوطنية وقد طبعة فكرة تحويل الانشطة كثيفة العمالة الى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.

وهناك شكلا اخر من النوع و هو تضييع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الاجور في البلد الام او ارتفاع سعر صرف عملة هذا الابلد الا ان هذه العملية تتطلب انتاجية ومهارة تقنية عالية ولهذا فهي تتركز في بعض الدول حديثة التصنيع.

ث– الاستثمار الباحث عن اصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث و التطوير في الدول النامية او المتقدمة بهدف تعظيم الارباح ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو اثر كبير على التجارة من زاوية الانتاج وكذا الاستهلاك كما انه يعتبر بمثابة تصدير العمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و المعدات للدولة الام. [1]

2- تصنيفات الاستثمار الاجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة:

حيث انه ينقسم الى نوعين هما:

أ– الاستثمار الافقي:

تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الام تنحصر العالقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الانتاج و التحويل التكنلوجي والتمويلية يهدف هذا النوع الى توسيع الاستثماري بغرض انتاج نفس السلع او سلع مشابهة لسلع المنتجة من طرف الدولة الام وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المتماثل من.... وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات بتوفير اربع عوامل هي:

- القدرة على تحقيق او الوصول الى اقتصاديات الحجم.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سندات من 2001 – 2008، ص2 الموقع الالكتروني http://www.iacg.org

- الاستفادة من تكاليف الانشاء المنخفضة.
- ان يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم.
- ان تكون تكاليف النقل و العوائق الجمركية مرتفعة تحول دون قيام عمليات التصدير الى الاسواق المستهدفة.

كما يعتبر هذا النوع من الاستثمارات تعويضا عن التجارة لوجد العوائق الجمركية وهذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنتاج فروع انتاجية لها في الولايات المتحدة الامريكية بسبب السياسة الحمائية المتحدة من جانب الولايات المتحدة على استيراد السيارات اليابانية كأسلوب لتجنب العوائق الجمركية.

ب–الاستثمار العمودي

في هذا النوع من الاستثمار يتخصص كل فرع من فروع الشركات الاجنبية بإنتاج جزء من العمليات الانتاجية مثل تجميع او صناعة المكونات كمنتج نهائي او تخصص الفرع الى عمليات التسويق اضافة الى ذلك فان الانتاج الذي تقوم به فروع الشركات الاجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة اسواق البلد الام دون الاسواق المحلية، وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع الى استغلال المواد الاولية في الدول المضيفة او الى الاقتراب اكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع بالإضافة الى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه امام الشركات المنافسة المتواجدة في الدول الام او خارجها من خلال استغلال العمالة الرخيصة حيث ان تمركز فروع هذه الشركة في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل صناعة النسيج، الملابس، الاحذية، وهي اقل اهتماما من الصناعات ذات التكنلوجيا العالية. [1]

3- تصنيفات الاستثمار الاجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له:

اما من وجهة نظر الدول المضيفة فيمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاث انواع حسب الهدف

أ– **الاستثمار الهادف الى احلال الواردات:** يكون هدف الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تحقيق التوازن و النمو الاقتصادي الذي يؤهلها الى انتاج سبيل التنمية المستدامة بتعويض احتياجاتها من السلع الخدمات التي تستوردها من الخارج وغالب ما تتكون هذه الدول من الدول النامية تسعى الى استقطاب اكبر عدد من الاستثمارات و الشركات الاجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق هذا النوع من المشاريع.

ب–الاستثمار الهادف الى تعزيز الصادرات: يكون هدف الدولة المضيفة من وراء استقطاب هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير و بالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية مما ينعكس ايجابا على حالة الاقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية بكل جوانبها الاقتصادية الاجتماعية البيئية التكنلوجيا السياسية.

[1] مرجع سبق ذكره

والمعايير التي يجب ان تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للاستثمارات الاجنبية المباشرة تتحدد وفق هذه الانواع من الاستثمارات على خدمة مصالح الدولة النامية وذلك من خلال المساهمة في توفير النقد الاجنبي وخلق مناصب شغل من اجل القضاء على البطالة خصوصا اذا وجهت الى الصناعات الكثيفة نظرا لتوفر البلدان النامية على الطاقات الطبيعية و اليد العاملة.

ج- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمبادرة من الحكومة:** وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرة كالمنح والهبات ومبادرة اعادة الاعمار عند حدوث الكوارث. [1]

رابعا: مبادئ الاستثمار الاجنبي المباشر:

تقوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة على عدة مبادئ التي تتمثل في:

- **مبدا الشفافية والتنسيق:** يقصد بهذا المبدأ الزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة دون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الاجانب وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من ضرورة تقنين عمل نظام الاعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية. [2]
- **مبدا سيولة حركة راس المال:** وهو مبدا متعلق بحركة رؤوس الاموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء اكانت رؤوس اموال داخلية او خارجية وهذا يتضمن مبدأين:
  - ✓ **مبدا حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن رؤوس الاموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.
  - ✓ **مبدا حرية دخول سوق العملة الصعبة:** وعلى الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:
    - ➢ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
    - ➢ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز استغلال الاستثمارات.
    - ➢ وضع سوق مالية مفتوحة لراس مال اجنبي[3].
- مبدا الاستقرار: يلعب دورا هاما في ترقية العالقات السياسية و الاقتصاد لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة اخطار يمكن ان تهدد الاستقرار و بالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الاجنبي مثلا:
  - ✓ اخطار النزعة الملكية و استيلاء التامين.
  - ✓ اخطار الحرب و الانتفاضات.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، ص 216.

[3] نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005، ص 45.

✓ اخطار تحويل راس المال.

المطلب الثاني: خصائص واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

أولا: الخصائص:

يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- الاستثمار الاجنبي هو استثمار منتج فهو يميل للاستغلال الامثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر باستثمار امواله وخبراته الا بعد دراسات متقدمة.
- له امكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الادارة والمشاركة في رفع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر شكلا بديلا لمديونية اذا
- لا يترتب اية التزامات على عاتق الدولة كما يتميز عن كل القروض التجارية و لمساعدات الائتمانية الرسمية التي اصبحت شديدة المشروطية في ان تحويل الارباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه الاستثمارات المرتبطة بها[1].

كما نجد ان الاستاذ قويري يجمعها في المساهمات التي يضيفها في الاقتصاد والتنمية او في السياسة الاجتماعية للبلد وذلك كما يلي:

✓ استعمال الثروات المحلية او القيم المضافة المحلية.

✓ استيراد التكنلوجيا العالية الجودة.

✓ تحسين ميزان المدفوعات او الاسهام الخدماتي.

✓ الاستثمار في القطاعات الخاصة و الصناعات المتقدمة.

✓ تعويض الواردات.

✓ الاستثمار في الفالحة او الصناعات المتعلقة بالزراعة.

✓ اشراك الشركات المحلية.

✓ تنويع الصادرات. خلق مناصب شغل مما يؤدي الى القضاء على البطالة. [2]

[1] علي عبد الفتاح بوشراد، الاقتصاد الدولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع الطبعة 01، عمان، الاردن، 2007، ص 232.

[2] قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية و التحكيم التجاري الدولي دار هومة للطباعة و النشر، 2004, ص 118.

ثانيا: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

يمكن ان تميز عدة انواع للاستثمار يمكن ذكرها كما يلي:

1- الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك:

يعرف على انه كل استثمار يشترك فيه طرفان او اكثر ومن دولتين مختلفتين من خلال شراكة دولية ويتم ذلك في شكل مشروعات اقتصادية ينطوي على عمليات انتاجية و تسويقية ومالية. [1]

ويدعى ايضا بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في بلد مضيف والذي يتوزع ملكيته بين طرق او عدة طرق اجنبية من جهة و طرق او عدة طرق محلية من جهة ثنائية و يمكن تمييز الشكلين التالين:

- اقامة مشروع جديد او فرع جديد شركة اجنبية مملوكة بالتساوي او بدون تساوي بين مستثمر او عدة مستثمرين اجانب، نظرائهم المحليين.
- شراء مستثمر او عدة مستثمرين لجزء من راس المال لمشروع استثماري او شركة محلية قائمة هنا ينبغي ان تكون نسبة متاهمة الطرف الاجنبي لا تقل عن 10% من راس مال المشروع. [2]

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي المباشر:

هذا النوع من الاستثمارات هو اكثر الانواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق او اي نوع من انواع النشاط الانتاجي او الخدماتي بالدولة المضيفة ومن جهة اخرى فان الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر تميل الى عدم قبول فكرة تملك هذا الاستثمار لكامل المشروعات وذلك لما لهذا الوضع من اثار و نتائج قد تؤدي الى التبعية الاقتصادية و السياسية حيث تأخذ العلاقة بين مؤسسات الاستثمار الاجنبي و الدول المضيفة في بداية الامر شكلها الطبيعي بحرص كلا الطرفين على تحقيق مكاسبهم محددة مقابل ما يقدمانه من مزايا ومنافع حيث تقدم الدولة المضيفة مزاياها الخاصة و تأمل في الحصول على ما يقابلها من مردود اقتصادي واجتماعي يعود بالنفع العام على سكان المنطقة[3].

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

يمكن القول ان المنطقة الحرة هي جزء من الارض داخل الحدود يتم ايضاح حدودها الجغرافية وتعتبر جمركيا تابعة للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي الا انها خاضعة للسيادة الوطنية من جهة نظر سياسية فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي تدخل اليها السلع وتخرج منها بدون رسوم.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، بدون ذكر الطبعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 184.

[2] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 96-2005، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007-2008، ص 52.

[3] عبد السلام ابوقحف ، السياسات اشكال مختلفة للاستثمار الاجنبي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 98، ص24.

4- مشروعات او عمليات التشجيع.

هذه المشروعات قد تدخل في شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي و الطرف الوطني بموجب قيام تزويد الطرف الاول الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي ة وفي غالب الاحيان وخاصة الدول النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة و المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد عادي يتفق عليه الطرفان، وهنا تجدر الاشارة ان المشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الاخير.[1]

ثالثا: اشكال الاستثمار الاجنبي غير المباشر:

1. عقود التراخيص و الامتيازات:

يعني ان تقوم شركة عمالقة وناجحة بيع خبراتها وكفاءاتها في احد انشطة الدولة المضيفة مقابل عمولة او رسم اضافة الى نسبة سنوية من الارباح الصافية وذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري و العلامة التجارية وموضوعات المنتوج.

2. الاستثمار في عملية تسليم المفتاح:

ويقصد بهذا النوع من الاستثمار الاجنبي انتهاء دور المستثمر الدولي وقت انتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله للبلد المضيف ومن الامثلة مع ذلك مشاريع انشاء المصانع و الفنادق... الخ.

3. عقود تصنيع وعقود ادارة:

تعد احد اشكال الاستثمارات الاجنبية حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الاسلوب الجديد في الادارة وتحدها خاصة في مجال الفنادق السياحة و شركات الطيران، مما يتميز به هذا النوع من الاستثمارات تحويله لمبالغ معتبرة الى خارج الوطن عن طريق الاجور و الحوافز.

[1] فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص40.

الشكل رقم (02): شكل يوضح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

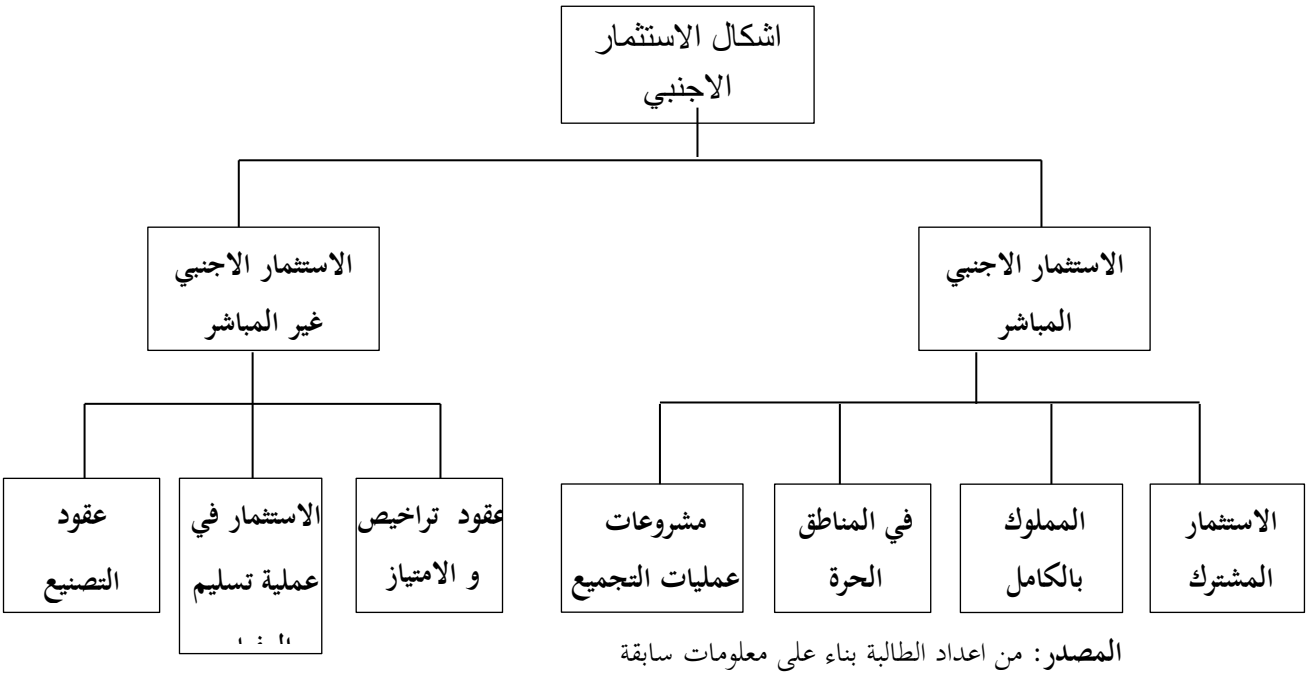

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معلومات سابقة

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

ان توجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى بلدا ما يتوقف على العديد من العوامل نذكر منها:

1- المحددات الاقتصادية:

تلعب هذه المحددات دورا مهام في جلب هذه الاستثمارات واهم هذه المحددات نذكر:

- **الناتج المحلي الاجمالي:**

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي اساسا للشراكات متعددو الجنسية التي تبحث عن النمو الاقتصادي او الاسواق الجديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيفة حيث يساعد الناتج المحلي الاجمالي الكبير الشركات متعددة الجنسيات من الوصول الى اهدافها وعلى راسها تحقيق اقتصاديات الحجم.

- **سعر الصرف:**

حيث اوضح cuhman سنة 1985 بهذا الصدد ان الشركات متعددة الجنسيات تتجه نحو البلدان المضيفة التي تعاني من انخفاض في قيمة العملة الوطنية او عندما تتوقع حدوث تضخم في هذه البلدان كما ان الشركات الفروع للشركة الاصل تأخذ في

حسبانها التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف في البلد المتواجد وهذا لتحديد التدفقات الاستثمارية لان حدوث اي تغيرات في اسعار الصرف تؤدي الى تغيرات في الربحية وتحويل الارباح الى الخارج.

- **معدل التضخم:**

ان معدلات التضخم تار بشكل مباشر على سياسات التسعيرة وحجم الارباح و بالتالي حركة راس المال وكذا يؤثر على تكاليف الانتاج التي تهم الشركات متعددة الجنسيات.

ان المعدلات العالية لتضخم داخل البلد يؤثر على مدى ربحية السوق بالإضافة الى فساد مناخ الاستثمار ويدخل الدول داخل منطقة الخطر. [1]

محددات اخرى ضمن المحددات الاقتصادية:

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي حيث يتجه الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان المنفتحة مع العالم الخارجي حيث تتميز الاقتصاديات المنفتحة بعدم وجود قيود على حركة السلع و الخدمات.
- القوة التنافسية للاقتصاد القومي فكلما تحسن المركز التنافسي لاقتصاد ما كلما كانت ذلك سببا في المزيد من الاستثمارات الجنبية.
- قوة الاقتصاد القومي و احتمالات تقدمه حيث ان الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو البلدان المضيفة للاستثمارات ذات الاقتصاد القومي باعتبارها على العديد من المؤشرات نذكر منها:
  - ✓ شروط التجارة وقوة اتجاهاتها.
  - ✓ معدلات نم عناصر الانتاج فهذه المعدلات تشير الى تقدم البلدان.
  - ✓ معدلات الناتج القومي كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما ادى ذلك الى جذب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لإشباع رغبة جديدة.

2- المحددات السياسية

تلعب العوامل الاساسية دورا هاما على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- درجة الاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي يعكس استقرار السياسة الاقتصادية وهذا يؤدي الى استقرار الاستثمارات الاجنبية وكذلك يؤدي الى نموها وازدهارها، وعدم الاستقرار السياسي يؤدي الى نفور الاستثمارات.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الورق للنشر و التوزيع، الاردن، طبعة 01، 2004، ص171.

- النظام السياسي الذي تتبعه الدول المضيفة فالنظام الديموقراطي يوفر جوا من الامان و الاستقرار وتتميز سياسته بالوضوح و الالتزام بالقوانين هذت يجعل المستثمر يشعر بالاطمئنان لعدم خسارة راس ماله.[1]

3- المحددات القانونية: تشمل على:

- الانظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الاجنبية داخل البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، تحديد الشكل القانوني الذي يجب ان تتخذه.
- الحماية القانونية للاستثمارات ضد المخاطر التي قد تمسه وخاصة التجارة منها التي تشمل الحماية من المخاطر السياسية في التأقلم ونزع الملكية، المصادرة و التجميد و الحماية من مخاطر الحروب و الاضطرابات الداخلية وكذلك الحماية من مخاطر عدم تحويل الارباح[2].
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الاجنبية و درجة الكفاءة في التطبيق وطرق حل النزاعات التي قد تحدث بين المستثمر و الجهات الحكومية.

4- المحددات الادارية:

يعتبر النظام الاداري السائد في دولة مضيفة من العوامل المهمة على ادارة الاستثمار و المنضمين ونظم المعلومات الاستثمارية فكلما كان النظام الاداري يتميز سياسة الاجراءات ووضوحها وعدم تعقيداتها كلما ادى ذلك الى جذب الاستثمار و العكس صحيح وكلما تميزت الاجهزة القائمة على ادارة الاستثمار بالكفاءة الادارية و التنظيمية وتطبيق مبدا المركزية كلما ادى ذلك الى جدب الاستثمارات.

وكذلك كلما توفر عدد كافي من المنظمين الاكفاء ادى ذلك الى جدب الاستثمار اما فيما يتعلق بالنظام المعلوماتي فكما اتاح البيانات المعلومات الاستثمارية للمستثمرين كلما زاد ذلك من جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ثانيا: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر:

تتعدد وتتنوع دوافع الاستثمار الاجنبي من حالة الى اخرى وحسب طبيعة الاستثمار و البلد و المجال الذي يتم فيه ومن بين هذه الدوافع نذكر مايلي:[3]

- وجود حالة فروق جوهرية في منتجات المستثمر و الشراكة المحلية بالدولة المضيفة لهذا المستثمر.
- توفر المهارات الادارية و التسويقية و الانتاجية لدى الشركات المستثمرة في البلد المضيف.
- كبر حجم الشركات و قدرتها على الانتاج بحجم كبير حيث تستطيع ان تحقق اقتصاديات الحجم كالشركات متعددة الجنسيات.

---

[1] محمد زاهد دريري، ادارة الاعمال الدولية، دار الثقافة، عمان، 2011، ص 161.

[2] مشتاق باكر، مقال بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر وتجربة الشرق الاوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 08، الرياض 1999، ص133.

[3] منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، 2005، ص7.

- تفوق الشراكات المستثمرة تكنلوجيا.
- تشدد اجراءات والسياسات الجمركية في الدول المستقبلة و التي قد ينشأ عندها صعوبة في التصدير لهذه الدولة و بالتالي غزو الاستثمارات الاجنبية لهذه الاسواق.
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات تسهيلات جمركية و ضريبية و مالية لشركات المستثمرة لجدب رؤوس الاموال الاجنبية.
- الخصائص الاحتكارية للشركات المستثمرة بمختلف انواعها.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره

يتضمن هذا المبحث نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره و كذا أهدافه، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب تناول المطلب نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر أما المطلب الثاني فتناول أثار الاستثمار الأجنبي المباشر و في المطلب الثالث تطرقنا إلى أهداف هذا الاستثمار

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر دليل على صعوبة تحديد مفهومه كمصطلح وذلك لان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع حسب التفسير الذي يتماشى مع الفرضيات التي تقوم بها وفي هذا الاطار سنتطرق الى النظريات المفسرة للاستثمار حسب التسلسل الزمني لها:

1- النظرية الكلاسيكية:

لقد انشات هذه النظرية في واقع الامر خلال القرن 19 بقصد دعوة الى حرية التجارة عندما تناقض تطور الاوضاع الاقتصادية في انجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على اساس تعليم مذهب التجاريين[1] كما ينطلق المفكرين الكلاسيك من فرضية انه السوق كامل وان المنافسة تامة ولا وجود لتدخل الدولة كما انه لاوجود للحدود الجغرافية ضد راس المال وعناصر الانتاج. [2]

كما نجد ان الكلاسيك يفترضون الاستثمارات الاجنبية تحتوي على الكثير من المنافع غير ان هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات كما ان الاستثمارات الاجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز دائما هو الشركات متعددة الجنسيات وليس الدولة المضيفة، حيث يستند الكلاسيك الى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- صغر حجم رؤوس الاموال الاجنبية المتدفقة الى الدولة المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل اكبر قدر ممكن من الارباح من عملياتها الى الدولة الامل بدلا من اعادة استثمارها.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنلوجيا عالية الجودة التي يصعب التحكم فيها.
- ان ما تنتهجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى قلة انماط جديدة للاستهلاك قد لا تتلأم مع متطلبات التنمية في هذه الدولة المضيفة.

---

[1] محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، بدون تاريخ، ص45.

[2] جيل برنان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقدو وعلي زلعور، منشورات عوايدات، لبنان، 1981، ص7.

[3] عبد السلام ابو قحف اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي، مطبعة الاشعاع الثنية، الاسكندرية، 2001، ص367.

- ان وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.
- خلق التبعية الاقتصادية للدول الام.

2- نظرية راس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الاجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الانتاج و المتمثل في راس المال النقدي اذ ان الاولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق اكبر مردودية ممكنة براس مال النقدي، فنجد ان المنشاة لا تتوقف عن الاستثمار الاجنبي المباشر الا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحديثة و على الدولي تكون التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الدولة ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية راس مال و في هذا المجال فهناك العديد من الباحثين الذي قاموا بأبحاث في هذا الموضوع كما يمكن تقسيمهم ال فئتين:

- حيث ترى الاولى ان جل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار و الصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو السوق بمعنى ان تطور الاستثمار الاجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الاسواق.
- اما الفئة الثانية: فترى ان هناك عقبة احلال بين المستثمرين المحليين و الاجانب حيث ان عملية الاحلال هذه ترتكز اساسا على ميكانيزمات التدويل مما يدفع الى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين و الاجانب.

3- النطرة السويدية:

نظرا للانتقادات الشديدة الموجهة لمختلف تفسيرات النظرية الكلاسيكية وعلى راسها نظرية ريكاردو و لقيام التجارة الخارجية و الاستثمار الاجنبي المباشر معا ظهرت ابحاث و افكار فيما يخص هذا الطرح وكان ابرزها افكار " **هيكستر و اولين**" رواد النظرية السويدية التي وصلت الى تحديد نسبة اختلاف الميزة النسبية بين البلدان.

حيث يرى رواد هذه النظرية ان سبب قيام التجارة الخارجية يعود التفاوت بين الدول في مدى و قوة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها حيث ان التفاوت سيؤدي الى اختلاف في اثمان عناصر الانتاج وبالتالي اثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع اذ ان كل دولة تقوم بتصدير تلك السلع التي تنتهجها بتكاليف اقل نسبيا للتبادل الدولي للمنتديات هو طريقة غير مباشر لتبادل عناصر الانتاج المتوفرة في مختلف الدول. [1]

4- نظرية حياة المنتج:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الامريكي ريمون فيرنون في سنة 1966 لتفسير العلاقة بين التجارة الخارجية و الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الراس مالية داخل القطاع الصناعي و قد قدم هذا النموذج في اربعة مراحل اساسية مع التطبيق على الامريكية كما يلي:

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرية عامة مع بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 56.

- **مرحلة المنتج الجديد**: تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير واحيانا بخسائر مالية كبيرة ولا يتحقق معها ربح، حيث تقوم الشركات في هاته المرحلة بحملة دعائية واعلامية مكثفة الى خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية ويكون المنتوج الجديد مرتفع السعر ولا يتم تسويقه الا في الاسواق المحلية مع تصدير كميات قليلة منه الى اسواق الدول المتقدمة التي تتشابه اذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية في الدولة الام التي ينشا فيها المنتج ولا يوجد في هاته المرحلة اي استثمار اجنبي[1].
- **مرحلة النمو والتصدير**: في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتوج بصورة كبيرة ويتم الاقبال على شراء هاته السلع في السوق المحلي وتبدا الشركة المنتجة استغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة وتقوم الشركة بتصديره الى الاسواق المجاورة ويبدا الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية وتقوم الشركة صاحبة المنتوج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل في تحسين المنتوج وتعمل الايرادات و الارباح التي تحصل عليها الشركة على اطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال شرائها للمزيد من وسائل الانتاج استجابة لطلب السوق المحلي و الدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها التدريجية مع جودة السلع وفوائدها[2].
- **مرحلة المنتج الناضج**: تعرف هذه المرحلة نمو سريعا للمنتج و زيادة في الاستهلاك وهنا تبدا المنافسة بالظهور كما ان الدول المتقدمة تتوقف عن استيراد هذا المنتج بسبب معرفتها لطرق التكنلوجيا المستعملة فيه لشركات صاحبة الابداع تبدا في عملية الانتشار نحو الدول التي تتمتع بهيكل طلب ومستوى دخل مماثل وتبرز اولى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول المتقدمة الاخرى نظرا لارتفاع كثافة راس المال فيها وحسب فرنون يحث الاستثمار عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير مضافا اليها تكلفة النقل اكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج بالإضافة الى قيام الشركة بالاستثمار في الخارج لحماية سوقها[3].
- **مرحلة المنتج النمطي**: وهي المرحلة النهائية في دروة حياة المنتج هي مرحلة يصبح فيها المنتج نمطي او قياسي، حيث تصل السوق فيه الى مرحلة الاشباع و الاسواق الخارجية فان الشركات الاجنبية تبدا في تقليد المنتج الجديد كما ..... البلد الاصلي ان يستورد كميات من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج بسبب وفرة العمالة غير الماهرة في الدول النامية.

وقد رأى فرنون ان هذه المرحلة تتميز بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة.[4]

---

[1] عبد السلام ابو قحف:

[2] علي عباس ادارة الاعمال الدولية، دار حامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2003، ص166.

[3] عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق، ص63.

[4] رضا عبد السلام محددات الاستثمار الاجنبي في عصر العولمة، دار السلام للطبع و النشر، مصر، 2002، ص59.

5- نظرية عدم كمال السوق:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الكبير ستيفان هايمر Stephan Hymer سنة 1960 محاولا تفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب الاسواق المتميزة بالاختلاف.

وبدا هايمر في تفسيره في هذا الشأن من خلال الانتقادات الموجهة الى النظرية الكلاسيكية فيما يخص انتقال رؤوس الاموال من الدول التي يتوفر فيها عنصر راس المال بكثرة ومعدل فائدة ضعيفة الى الدول تمتاز بقدرة هذه العناصر ومعدل فائدة مرتفع.

كما تقوم هاه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في اسواق الدول النامية اضافة الى نقص العرض فيها كما ان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الاجنبية في المجالات الاقتصادية او الانتاجية المختلفة او حتى فيما يخص بمتطلبات ممارسة اي نشاط وظيفي في منظمات الاعمال ايان توفر بعض القدرات او جوانب القردة لدى شركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هاته الشركات نحو الاستثمارات الاجنبية.

وفي هذا السياق يرى هودومونيخ انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الاسواق الاجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير او الحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة امام اي مستثمر للدخول في السوق.

كما ان السلع وعناصر الانتاج المستخدمة تتصف بالتجانس من ثمة فان قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في هذا النوع من نماذج السوق.

6- نظرية الموقع:

تقوم هذه النظرية باختيار الدولة المضيفة حيث تركزت مع المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة و المتوقع التي تؤثر على قرارات اقامة الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف اقامة الشروع وانتاجه وتشغيله وتسويقه و ادارته وهذا ما اكده " جون نينيغ" في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح بانها تهتم بالتكاليف العملية الانتاجية والتسويقية و العوامل المرتبطة بالسوق.

وقد قام كل من يورك وسيموندس بإضافة بعض المحددات والعوامل التي قد تؤثر على الاستثمارات الاجنبية من خلال نظرية الموقع المعدلة وقد تم تقسيم هذه العوامل الى ثلاث عوامل كالاتي: [1]

- ✓ **العوامل الشرطية:** تضم:
  - **خصائص المنتج:** والمتمثلة في نوع السلع و استخداماتها ودرجة حداثتها ومتطلبات الفنية و المالية و البشرية لإنتاج السلع.
  - **الخصائص المميزة للدولة المضيفة:** طلب السوق المحلي نمط توزيع الدخل ومدى توافر البشرية و الطبيعة مدى التقدم الحضاري و خصائص البيئة السياسية و الاقتصادية.

[1] محمد دريد السامرائي، الاستثمارات الاجنبية المكونات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002، ص72.

- **العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الاخرى:** الاتفاقية الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الاموال و المعلومات و الاشخاص، تطور النقل و طرق الاتصالات بين الدول المضيفة الدول الاخرى.

✓ **العوامل الدافعة:**

- **الخصائص المميزة للشركة:** مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية او التكنلوجيا حجم الشركة.
- **المركز التنافسي:** مدى قدرة الشركة على مواجهة الاخطار التي تتعرض لها.

✓ **العوامل الحاكمة:**

- **الخصائص المميزة للدول المضيفة:** الحوافز الخاصة بالاستثمارات الاجنبية، تظم الادراة و التوظيف و القوانين و اللوائح الادارية.
- **الخصائص المميزة للدولة الام:** القوانين و اللوائح السياسية الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الاموال و الاستثمارات الاجنبية و المنافسة ارتفاع تكاليف الانتاج.
- **العوامل الدولية:** تشمل الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الام

7- نظرية المدرسة اليابانية:

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين تفسير ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر استنادا الى تجربة الشركات اليابانية وما تتمتع به من ميزات وخصائص تسييريه و تنظيمية ولقد استطاعت تطوير نموذج يدمج بين الادوات الكلية والجزئية واعتمادا على التجربة اليابانية تؤكد تلك المدرسة على ان السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنلوجية.

توصي المدرسة اليابانية بالتدخل الحكومي تخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر، كما برهن ان الاستثمارات الامريكية ماهي الا بديل للتجارة، في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع خلق قاعدة تجارية كما يعتبر كوجيما ان معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليابانية تكون من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتركز على البلدان الأسيوية.

كما حاول الاقتصادي "تسوريمي" تفسير الشركات اليابانية مقارن ة بالأمريكية حيث توصل الى ان المسيرين الامريكيين يتفردون باتخاذ القرارات ولكن النموذج الياباني يركز على اشتراك الجميع في عملية اتخاذ القرار كما يهتم جميع الموظفين بالأهداف طويلة الاجر فضلا فن وجود علاقات دقيقة بين الموردين و عرف التجارة. [1]

[1] محمد دريد السامرائي، مرجع نفسه، ص72.

المطلب الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر

تكمن اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيما يلي: منها السلبي و منها الإيجابي:

1- الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر:

- تقليل الواردات وزيادة الانتاج الموجه لتصدير يؤدي الى زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية التي تؤدي الى تحسين الميزان التجاري كما يحسن ميزان المدفوعات.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال جلب راس المال و التكنلوجيا.
- تحسين فعالية الاستثمار المحلي من خلال .... رؤوس الاموال الاجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي الى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- تقليص حجم البطالة من خلال فتح مناصب عمل جديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات.
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره الاستثمار الاجنبي المباشر من راس مال نقدي و العيني واثره الايجابي على الاقتصاد و تجارة تلك الدولة.
- الاستفادة من التقدم التكنلوجي المتطور و تقدم على الادارة الحديثة الذي تمتاز به الدول المتقدمة.
- ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة اثار قوية على مستوى الاجور في الاقتصادات النامية فان هذا من شانه ان ينشئ منافسة بين الاستثمارات الاجنبية و الاستثمارات المحلية.
- الاستثمار الاجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على الدولة المضيفة لات توطن الشركات المتعددة الجنسيات سيدعم وبقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على مستوى السوق المحلي و التي تظهر في تحسين الانتاجية وانخفاض الاسعار و التخصيص الفعال للموارد المتاحة.
- يساع على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدولة الضعيفة.
- اشباع حاجات السوق بالمنتوجات وزيادة فتح الاسواق المحلية والاجنبية لتسويق المنتوجات. [1]

2- الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

- سيطرة وهيمنة المستثمر الاجنبي على بعض الصناعات في الدول المستقطبة للاستثمارات.
- تهرب المستثمر الاجنبي من دفع الضرائب وتحويل العملة الاجنبية الى البلد الام وكذا خروج الاموال في شكل ارباح وعوائد على المدى الطويل.

[1] فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف 2010، ص18.

- تقليص الموارد المتاحة المتجهة نحو الجزينة العمومية فهذا يسبب منح المستثمر الاجنبي الاعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية.
- تدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف من خلال الضغوط التي تمارسها مع حكومة البلد خاصة اذا كان المستثمر في القطاعات ذات الاولوية.
- اختلاف العادات و التقاليد بين المستثمر والبلد المضيف قد يؤثر سلبا على الشخصية الوطنية للشعوب بين ما يروج له المستثمر من سلع ضارة ومخلة بالقيم الاسلامية. الاستخدام المكثف للتكنلوجيا في عملية الاستثمار الاجنبي المباشر سوف يؤدي الى زيادة البطالة في البلد المستضيف لهذه الاستثمارات.
- استنزاف الموارد المحلية و بالذات المنتوجات المحلية الاولية و المعادن و الثروات الطبيعية و تحقيق ارباح مالية من خلال نشاطها وعدم ..... اعادة استثمار هذه الارباح في الدول النامية التي يمكن ان تؤدي الى تطور اقتصادياتها الضعيفة.[1]

المطلب الثالث: اهمية اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر:

تتجلى اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول التي تلعبه على النمو في البلدان المضيفة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [2]

- الاستثمار الاجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي فاحد الاهداف الرئيسية لاستقطاب راس المال الاجنبي هو اقامة مشروعات انتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية و الخدماتية التي تهدف الى انتاج السلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما ان توفر راس المال يسمح بالتوسيع في الانتاج وتنويع النتوج وتحسين جودته.
- الاستثمار يعتبر المحرك الاساسي لعملية التصدير وهذت متثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجدب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جدب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة صادرات من سلع وخدمات مما يجدب استثمارات جديدة وهذا يؤدي الى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الاجنبية.

---

[1] بلال ملاخسو، امال تخنوتي، الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المحلي والدولي و اثره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الاجنبية في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية، يومي 18-2015/11/19، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص09-10.

[2] فريد كورتل، اشكال ومحادثات الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لواقعه بالدول العربية و بعض الدول النامية، مجلة ابحاث روسيكادا العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص03.

- الاستثمار الاجنبي يأتي بالتكنلوجيا الحديثة و الخبرة والكفاءة الادارية و التسويقية الجديدة والتكنلوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج و تخفيض تكاليف الانتاج.
- الاستثمار الاجنبي المباشر يزيد من فرص العمل و بالتالي امتصاص البطالة.

وبالتالي فان للاستثمارات الاجنبية اهمية اقتصادية و اجتماعية تكمن في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعابر متغير هام يدخل في تحديد الطاقة الانتاجية كما انه يؤدي الى زيادتها. [1]

الفرع الثاني: اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر:

اهداف البلد المضيف:

يسع كل بلد مضيف الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تخدم مصالحه من وراء جدبه للاستثمارات الاجنبية الى بلده ومن بين هذه الاهداف التي تسعى هذه الدول الى تحقيقها:

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الاجنبية.
- الحصول على التكنلوجيا لمتقدمة التي يقوم المستثمر الاجنبي بجلبها لفائدة العمال المحليين.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال المساهمة في زيادة الصادرات او تقليص الواردات.

اهداف المستثمر الاجنبي:

يسعى المستثمر الاجنبي بدوره الى مجموعة من الاهداف التي تحرم مصالحه من اهمها نذكر:

- الحصول على مردودية اعلى من تلك التي يمكن ان يحصل عليها في بلده الاصلي.
- الحصول على اسواق جديدة لصرف منتجاته.
- الحصول على المواد الاولية بأسعار منخفضة.
- الحصول على اليد العاملة المؤهلة و الرخيصة.
- الحصول على الامتيازات و الاعفاءات الضريبية التي يمنحها البلد المضيف.
- الحصول على احتكار السوق من خلال المنتوجات التي تنجها.

[1] احمد زكريا ضياء، اليات جدب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة، اقتصاديات شمال افريقيا، الاردن، 2005، ص84.

- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الاستثمارات الاجنبية من خلال تنويع و توزيع استثماراتها في مناطق مختلفة من العالم. [1]

[1] عبد السلام ابو قحف ادارة الاعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط 2، مصر، 1998، ص 44.

خلاصة الفصل:

لقد اجتمع العديد من الخبراء و المهتمين بقضايا العولمة و مختلف التحولات التي اصبحت تميز الساحة الاقتصادية العالمية وان من مؤشرات التي تبرز حقيقة بداية بروز البوار الاولى للعولمة الاقتصادية مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر و تسارع الدول التي كانت رافضة له لتشجيعه ومن خلال ما تطرقت اليه في فصلنا هذا يمكن القول ان الاستثمار رهان تقوم به الشركات مقابل نتائج مرضية لها واختلفت وتعددت المفاهيم التي ينظر منها الى الاستثمار الاجنبي فهو اموال ذات طبيعة دائمة يحصل عليها المشروع بغرض تحقيق الاهداف وذلك عن طريق استعمالها بحيث تعتبر الاستثمارات من الاستعمالات طويلة الاجل لهذا تعددت نظرياته وتنوعت مل حسب وجهة نطره والهدف المراد الوصول اليه.

الفصل الثالث:

واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

واقع وافاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحضى بالاهتمام من ظرف العديد من الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري حيث شهد ا القرن الماضي تزايد المنافسة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن هذه المنافسة في جعل عوامل جدب الاستثمارات الأجنبية أثر تحفيزيا لانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لذا نجد هناك تطور مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل و جعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي، أدت إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال اربعة مطالب، تضمن المطلب الأول تعريف مناخ الاستثمار في الجزائر و تقييمه و المطلب الثاني تضمن قوانين الاستثمار في الجزائر من سنة 1963 إلى سنة 2008 في حين تضمن الطلب الثالث الضمانات الممنوحة للاستثمار الاجنبي في الجزائر، أما المطلب الرابع الأخير فقد تطرقنا فيه إلى أجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: تعريف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على القرارات الاستثمارية فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجدب للاستثمار أو لا.

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة الاستثمارات و إتجاهاتها و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية.

– الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي : للقيام بهذه الإصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل معالجة مختلف الاختلالات التي تعاني منها والتي تمكنها من الحد من العجز في موازين المدفوعات وهذا عن طريق تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة و تخفيض في معدلات التضخم و البطالة.

لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية حيث أبرمت معه اتفاقيتين.

01/ أتفاق الاستعداد الائتماني الأول:

أمضت الجزائر أول أتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية التامة في 30 ماي 1989 والتي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير حددت بسنة واحدة مقابل التزام الجزائر بالشروط التالية :

– الصرامة في إتباع السياسة النقدية و التخلص من عجز الميزانية العامة بالإضافة إلى المواصلة في تخفيض قيمة الدينار مع تطبيق المرونة على نظام الأسعار.

– إصدار قانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار وهذا من أجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار حيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة و قوى العرض و الطلب.

2/ أتفاق الاستعداد الثاني:

لقد جاء هذا الاتفاق لمواصلة الإصلاحات مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي حيث توصل إلى اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 لمدة 10 شهر و تتمحور أهدافه في ما يلي :

– تقليص تدخل الدول في الحياة الاقتصادية وهذا من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية و الخاصة و ترشيد عملية الاستهلاك و الادخار مع ضبط نظام أسعار السلع و التي تعتبر المشكل الرئيسي لمختلف التشوهات و السماح للخواص بالإستراد، وهذه بداية لتحرير التجارة الخارجية.

ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت الجزائر على قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربع أقساط كل قسط قيمته 100 مليون دولار وللاستفادة من هذا القرض يشترط ما يلي:

– تحرير التجارة الخارجية و الأسعار مع إصلاح النظام الجمركي و الضريبي مع تخفيض قيمة العملة و معدل التضخم عن طريق تثبيت الأجور و تخفيض النفقات العامة.
– كذلك رفع معدل الفائدة على القروض البنكية و القيام بعملية الخوصصة للمؤسسات العمومية.

ووفقا لهذه الشروط اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات المالية و النقدية :

- تحرير 40% من الأسعار، ومالا يتجاوز 20% من أسعار الفائدة المدينة و الدائنة.
- تقليص عجز الميزانية العامة لدولة.

– سياسات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية :

لقد جاءت هذه السياسات بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين حيث اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للمرة الثانية للإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي

1/ برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

حيث يعتمد على سياسة الميزانية و السياسة النقدية و سعر الصرف.

- **بالنسبة لسياسة الميزانية:** من الأسباب الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي هو :

التحكم في عجز الميزانية العامة للدولة الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري حيث كان يمول دائما عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي و الاقتراض من الخارج مما أدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية مما أنعكس سلبا في ارتفاع معدلات التضخم والذي أدى بدوره إلى انخفاض معدل التنمية الاقتصادية ومن أجل تخفيض عجز الميزانية اتخذت الدولة مجموعة من التدابير منها :

- إضافة ضرائب غير مباشرة وإجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
- رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- تحرير أسعار معظم المنتجات و تخفيض الدعم على بعض المنتجات.
- تجميد الرواتب و الأجور و تقليص التوظيف في القطاع العمومي.

- **بالنسبة لسياسة النقدية:**

لا يمكن القول بأن الجزائر كانت تتبع سياسة نقدية واضحة لأن عجز الميزان كان يمول عن طريق الإصدار النقدي الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة و عدم توازن الحساب الخارجي و ادي ذلك لتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة و تحقيق الوساطة المالية من جهة أخرى و منه التدابير النقدية.

- تخفيض معدل الائتمان و رفع معدل الفائدة الذي يسمح بتشجيع الادخار و كذا استقلالية البنوك في منح القروض.

- **بالنسبة لسياسة سعر الصرف :**

لقد أعطى التحديد الإداري للدينار مقابل الدولار في السابق أعلى، وغير من حقيقته الدينار الجزائري و هو ما أدى إلى إحداث عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة إلى ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية لذا تم إتخاد مجموعة من التدابير في مجال سياسة الصرف أهمها :

- إيجاد نظام سعر الصرف مرن.
- توفير سوق العملة بين البنوك.
- فتح مكاتب للصرف التي تحدد سعر الصرف الحقيقي عن طريق العرض و الطلب.

2/ التصحيح الهيكلي (ماي 1995– ماي 1998):

بعد انقضاء برنامج التثبيت على أحسن ما يكون ووافقا صندوق النقد الدولي على إتفاق قرض موسع لمدة 3 سنوات ابتداء من ماي 1995 إلى ماي 1998 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تغيير النظام السائد لتدفقات لعرض و الطلب

وذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق كما أقر هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة و الطويلة مع نادي باريس و لندن و تمثلت أهداف هذا البرنامج في :

- تحقيق نمو متزايد و استقرار مالي.

- ضبط التوازن في ميزان المدفوعات.

- العمل على إنشاء مكاتب للصرف و إنشاء سوق ما بين البنوك من أجل استقرار نظام الصرف.

- تخفيض العجز في الميزان التجاري الجاري.

- إنشاء بورصة القيم المنقولة من خلال إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة البورصة.

ثانيا: تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات

1-التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مند عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية. يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم و سعر الصرف وبيئة سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري و الاستثماري .

-مؤشر الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

صدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية مند سنة 2001 يهدف هذا المؤشر لتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يقوم على :

- ✓ حصول الدولة على معدل 1 يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ حصول الدولة على معدل دون 1 يعني أن وضعها الاقتصادي ضعيف.

- مؤشر الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

صدر أيضا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2001 يتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 وتصنف الدول حسب مؤشر الإمكانيات في أربع مجموعات

1 - مجموعة الدول السباقة: مؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات مرتفعة

2 – مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها: (مؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات منخفضة)

3 – مجموعة الدول ما دون إمكاناتها: (مؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانيات مرتفعة)

4 – مجموعة الدول متدنية الأداء: (مؤشر أداء منخفض مؤشر إمكانيات منخفضة)

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر في مؤشر أداء الأعمال و الإمكانيات

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الإداء	109	102	94	63	95	118	117	128	115	82	103
مؤشر الإمكانيات	82	79	75	77	65	66	67	69	71	77	-

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر ضمن المجموعة ذات الأداء المنخفض خلال السنوات من 2000-2004 إلى أنه خلال 2004 أرتفع الأداء لستة سنوات 2005 – 2008 ثم أنخفض سنة 2009 ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2010

– مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسط و يعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي و العالمي .

و الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة مع بعض الدول في الشراكة .

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

الدول	2015	2016	التحفيز
الجزائر	161	163	↓ -2
تونس	75	74	↑ 1
المغرب	80	75	↑ 5
مصر	126	139	↑ - 5

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال

نلاحظ أن ترتيب الجزائر تراجع سنة 2016 بمرتبتين مقارنة مع 2015 فقد احتلت المرتبة 161 سنة 2015 و المرتبة 163 سنة 2016 ، أما المقارنة مع الدول المتوسطة فإن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة.

فقد احتلت تونس المرتبة 75 سنة 2015 ثم تقدمت برتبة واحدة سنة 2016 أما المغرب فقد احتلت الرتبة 80 سنة 2015 ثم الرتبة 75 سنة 2015 فقد تقدمت ب 5 مراتب، و مصر التي احتلت الرتبة 126 ثم تراجعت ب ر5 مراتب لتحتل الرتبة 139.

– مؤشر التنافسية:

يصدر هذا المؤشر عن المؤتمر الدولي الاقتصادي في رافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ سنة 1979 حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم و أحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة مدر قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزيا الانتقال إلى بلد ما.

و الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية مقارنة مع بعض المتوسطية خلال الفترة (2006 – 2012)

الجدول رقم (08): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية مقارنة مع بعض المتوسطية خلال الفترة (2006 – 2012)

البيانات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	76	29	81	99	86	86	87
تونس	30	30	32	36	32	32	40
المغرب	70	70	64	73	73	75	73

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكوية 2006 ص176.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 76 خلال سنة 2006 لتتقدم في سنة 2009 إلى المرتبة 29 وهذا يعني تحسن مركزها التنافسي على المستوى العالمي إلا أن تونس و المغرب احتلت مراتب متقدمة لكن بعد سنة 2007 تراجعتا في الترتيب مما يدل على تراجع مركزها التنافسي.

المطلب الثاني : قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1963-2008

تسعى الجزائر جاهدة في خلق مناخ استثماري ملائم و جادب للاستثمارات المحلية و الأجنبية فقد أصدر العديد من القوانين و التشريعات لاسيما في فترة 90 و بداية الألفية الثالثة و صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت الجزائر تطور قوانين و تشريعات الاستثمار مند الاستقلال إلى أربعة مراحل هي كالتالي:

أولا: قوانين فترة 60:

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونيين الأول سنة 1963 و الثاني في سنة 1966

1/ قانون الاستثمار الصادر سنة 1963 :

أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار بتاريخ 20 جولية 1963فقد كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية حيث منحهم ضمانات بعضها ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب و بعضها خاصة يستفيد منها المؤسسات المنشاة عن طريق اتفاقية. [1]

تتمحور الضمانات في أربع نقاط هي :

- حرية الاستثمار للأجانب سواء كانوا ا طبيعيين أو معنويين.

- حرية التنقل و الإقامة بالنسبة لمستخدمي و مسيري المؤسسات الأجنبية.

- ضمان ضد نزع الملكية, حيث يمكن نزع الملكية بعدما تصبح الأرباح المتراكمة تساوي رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة و يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل .

=هناك بعض المؤسسات التعلمية التي تقوم باستثمارات جديدة و المؤسسات الجديدة تحول بها القانون ضمانات, امتيازات خاصة تتمثل في إمكانية تحويل 50% من الأرباح الصافية السنوية و التحويل الحر للأموال المتنازل عنها .

=الحماية الجمركية و الدعم الاقتصادي للإنتاج فلن يشترط على هذه المؤسسات أن تضمن التكوين المهني و ترقية العمال و الإطارات الجزائرية. [2]

-المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: يتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات الموجودة.

[1] قانون رقم 63 – 277 الصادر في 26 جويلية 3،تتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية ، العدد 53 ، الموافق ل2 أوت 63 .

[2] عليوش قربوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1999 ، ص 02 .

و التي يتكون برنامجها الاستثماري بقيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات ويشترط أن يكون هذا الاستثمار في قطاع يتميز بالأولوية أوفي منطقة ذات أولوية أو يشغل أكثر من 1000 يد عاملة دائمة للجزائريين.

ويمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد و زيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجنائي لمدة 15 سنة تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التمجيد متوسطية و طويلة المدى إضافة إلى ذلك التخفيض الجزائري الكلي دين الضريبة على المواد الأولية المستوردة

قانون الاستثمار الصادر سنة 1966:

جاء هذا القانون بعد فشل قانون 1963حيث تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمارات. يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، و الضمانات الخاصة به فصدر هذا القانون بتاريخ 15سبتمبر 1966. و هذا طبقا لأوامر مجلس الثورة، تضمنت المبادئ التالية.[1]

أ-الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

تقوم الدولة باحتكار القطاعات الحيوية و إنشاء مشاريع استثمارية فيها و يمكن للمستثمرين الخواص سواء كانوا مواطنين أو أجانب أن يستثمروا في القطاعات الأخرى إلا أن هذا الاستثمار لا يتم بحرية تامة حيث يشترط من العديد آراء مصالح الاستثمار في الصناعة و السياحة و لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من السلطات الإدارية.

ب- منح امتيازات و ضمانات للاستثمار:

تخص الامتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذه الامتيازات تتمثل في منح اعتمادات محددة في هذا القانون و هي :

-الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.

-الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات و هي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.

-الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية و الوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يخص قرار الاتحاد فإنه يحتوي على ضمانات و امتيازات مالية منها:

-المساواة أمام القانون.

- المساواة الجبائية.

-تحويل الأرباح الصافية و ضمان ضد التأميم.

و نظرا لصعوبة تطبيق هذا القانون على المستثمرين الأجانب اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية الخاصة.

طبق هذا القانون في ميدان الاستثمارات الأجنبية و في الشركات المختلطة و ذلك في الفترة الممتدة من 1966إلى 1982.

لقد فشلا قانوني الستينات (60) في جلب الاستثمارات الأجنبية كونهما ينصان على إمكانية التأميم.

ثانيا: قوانين لفترة الثمانينات [1]

يمكن تلخيص القوانين الصادرة في هذه الفترة كما يلي:

1/ قانون 82-13المؤرخ في 28أوت 1982:

بعدما كان دور القطاع الخاص ينحصر في أداء بعض المهام الاقتصادية و المتمثلة في مجال التجارة و الخدمات دون مجال المحروقات الذي كان محتكرا من طرف الدولة باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و نظرا للإمكانيات المالية و التكنولوجيا عالية التي يحتاجها هذا المجال أبدت الدولة حاجاتها للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي، الذي يمتلك هذه الإمكانيات لاستغلال قطاع المحروقات.

لهذا تبنت الجزائر قانون 13- 82 حيث اهتم هذا القانون بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية. إذ اهتم بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط، و لقد حدد القانون نسبة المشاركة الوطنية ب51 ٪ مقابل 49٪ للمشاركة الأجنبية كأقصى حد من رأس مال الشركة[2].

2/قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

نظرا لحاجة الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المحلية الخاصة و الأجنبية. تم إصدار هذا القانون ليعدل و يكمل القانون السابق.

و هذا لعدم قدرة القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية و المحلية خاصة في قطاع المحروقات لذلك تضمن القانون 13-86 طرق جديدة لتسيير الشركات المختلطة و بطريقة محفزة نسبيا، فمثلا الدولة لم تعد مسيرة لهذه الشركات بل تكون مسيرة من طرف مجلس الإدارة و الذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين و هذا على أساس بروتوكول اتفاق. و لقد أبقى القانون على نسبة المؤسسة العمومية

نسبة51٪ من رأس المال في حين تمثل دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و توفير مناصب الشغل و تكوين اليد العاملة و مقابل هذا سوف يستفيد المستثمر الأجنبي من الامتيازات التالية :

[1] المرجع نفسه.

[2] زينب شهدة , الاستثمار أ م في الجزائر واقع , أ ف ت ,مجلة العلة الانسانية ,العدد 8 سنة2005 ص 72.

_حق المشاركة في التسيير و عملية إتخاد القرار الخاص في استخدام أو تحويل الأرباح و في رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و ضمان تحويل بعض الأجزاء من رواتب العمال الأجانب و ضمان التأميم.

_رغم الامتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي في قانون 86-13فإن الاستثمار الأجنبي يبقى خاضع للشراكة بنسبة49 ٪و إجباريا منح المؤسسة العمومية دون المؤسسة الخاصة المحلية.

3/قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988:[1]

تبنت الجزائر قانون 25=88 موازات مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسة العمومية. و هذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة بهدف البقاء و الاستمرار و تحقيق المردودية المالية. فأصبحت المؤسسة العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية و أصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل أصبحت خاضعة للقانون التجاري، أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال (شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محددة) و يتم تسييرها عن طريق صناديق المساهمة، مقابل رأس المال التأسيسي الممنوح.

جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية، و الذي عمل على تعويض نظام التسريحات و المطبق مسبقا و قد دعم بقانون 1995 ،المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية، لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواء محلية أو أجنبية ما عدا القمح.

وفي جويلية 1989 صدر قانون الأسعار، حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف و قانون الطلب و العرض و المنافسة باستثناء بعض المواد بقت خاضعة للنظام السابق حتى سنة 1992

ثالثا: قوانين لفترة التسعينات

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونين أولهما في 1990 متعلق بالنقد و القرض و الثاني متعلق بجدب الاستثمارات والمستثمرين صدر سنة 1993 و يعتبران أول قانونين يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و هما كالتالي:

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض:

تم إصدار قانون90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال حيث نصت المادة 183 منه على أنه" يرخص لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة، أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني" . كما قام بإلغاء قانوني 13-82 و 13-83 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة (51 ٪و 49٪)و منه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال. و إضافة إلى ذلك رد اعتبار إلى البنوك

[1] مرداوي كمال: الإستثمار الأجنبي المباشر و عملية الخوصصة في الدول النامية، الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة جامعة سطيف، 5-3 أكتوبر 2004 ص330.

التجارية، كمؤسسات إقراض و دورها في عملية تمويل القطاع العام و الخاص دون تمييز و تتمثل المبادئ التي تضمنها قانون النقد و القرض ما يلي:[1]

آ_ حرية الاستثمار: غير أن هذا القانون حدد القطاعات تحتكرها الدولة و الهيئات التابعة لها إلى جانب ذلك وضع شروط لتدخل الرأس مال الخاص.

ب_ تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية و التي وقعت عليها الجزائر.

ج_ حرية تحويل رؤوس الأموال: و ذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر للتأشيرة عليه بعد مرور 60يوما.

د_ تبسيط عملية قبول الاستثمار حيث يقدم المستثمر طلبا إلى مجلس النقد و القرض ، لينظر في ملفه خلال 60 يوما من تاريخ تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة العليا.[2]

هذا و لقانون النقد و القرض آثار جانبية عديدة نذكر منها:

_خلق مناصب شغل و ترقية العمال.

_تأهيل الإطارات و العمال و تشجيع و نقل التكنولوجيا.

_توازن في سعر صرف العملة.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993 :

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في الاستثمار و التي بدأت منذ سنة 1988 حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

و لهذا و من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية إذا بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 13-82و 13-86و تم استبعاد كل المعوقات التي تتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة.

و لقانون 1993شطران:

الشطر الأول: يكمل و يغير القانون الصادر سنة 1990

الشطر الثاني: هو المرسوم 12-93المتضمن قانون الاستثمار . و لعل أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون كما يلي:

[1] مرداوي كمال، مرجع سابق ص 331.

[2] عليوش كربوع مرجع سابق ص 13.

_مبدأ المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين عموميين أو خواص، محليين أو أجانب حيث أن لجميع المستثمرين نفس الحقوق و الواجبات.

_لإنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها.

_مبدأ حرية الاستثمار الخاص، سواء كان محلي أو أجنبي مع ممارسته أي مشروع استثماري و هذا باستثناء القطاعات الاستراتيجية التي تخص الدولة.

_التخفيض من آثار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية و الجنائية مع إزالة نظام الاعتماد.

_ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار و الفوائد الناجمة عنها.

_في حالة حدوث نزاع بين المستثمرين الأجانب و الدولة يعرض على المحاكم المختصة و لكن بشرط عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالتحكيم أو المصلحة.

و لقد ألغي هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس المواضيع و القوانين المخالفة له، باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات. و لقد تتابع صدور القوانين و المراسيم و التشريعات بعد 1993المهيأة لمناخ الاستثمار في الجزائر من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية.

حيث تتمثل المراسيم الرئاسية على ما يلي:

_المرسوم الرئاسي رقم 95/ 345 و الخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة أحداث الوكالة الدولية للاستثمار.

_ المرسوم الرئاسي رقم 316/95 المؤرخ في30/10/1995 و الخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى.

_المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 07/10/95 و الخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

_المرسوم الرئاسي رقم343/98المؤرخ في26/10/98 و الخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشراكة العربية للاستثمار .

أما المراسيم التنفيذية التي ظهرت بعد 1993 لتشجيع الاستثمار الأجنبي منها:[1]

_المرسوم التنفيذي رقم 95-06 المؤرخ في 25/01/95 يخص عملية ترقية و حماية تنظيم المؤسسة الحرة.

[1] زعيب شهرة مرجع سابق ص 81.

_المرسومين التنفيذيين رقم 320-97-319-97 الصادرين في 24/08/97 اللذان يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

_الأمر رقم 97-12 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية و تشجيع مساهمة الأفراد في رأس مالها.

رابعا: قوانين للفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا:

لقد بدلت الجزائر مجهودات في تطبيق مجموعة من الإجراءات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية يهدف جدب الاستثمار المحلي و الأجنبي خاصة و هذا من خلال مجموعة القوانين و إعداد المراسيم التشريعية و كذلك إنشاء الوكالات لترقية و تدعيم الاستثمارات.

1-الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

في هذا الإطار يتدرج الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و نصوص تشريعية و تنظيمية أخرى. حيث أكدت المادة 30 من الأمر 03-01 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية و دعم الاستثمار.

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات المحلية و الأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و الرخص و لقد تضمن هذا الأمر ما يلي:

-زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين خاصة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الحوافز الجمركية.

_ ضمان تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح الناتجة عن تنازل أو التصفية.

_ يتم إنشاء بموجب الأمر 03-01كل من :

• المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 282-01 المؤرخ في 21/09/2001 و الوكالة الوطنية للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 282-01 المؤرخ في 24/09/2001

• بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282-01 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها طبقا للتشريع المعمول به.

• النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها حيث يستفيد من مزايا في مرحلتين:

مرحلة الإنجاز للاستثمار و مرحلة الانطلاق للاستغلال

2- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت و المتعلق بالنقد و القرض:

من بين أسباب صدور هذا الأمر ما يلي:

_الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

_تطوير أدوات الضبط النقدي و المصرفي و المالي.

سياسة الصرف لا تعتمد على تسيير التوازنات قصيرة المدى بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية و الخارجية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الخزينة.

_مراقبة البنوك و المؤسسات المالية و الإشراف بشكل أفضل على سوق النقد.

_ارتفاع المديونية الحكومية الداخلية و الخارجية.

يجب الاعتماد في التمويل على موارد السوق يدل الموارد الحكومية.

و من أهداف هذا الأمر ما يلي:

أ_ الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و الصرف و هذا من أجل قيام بنك الجزائر بمهامه في أحسن الظروف.

ب_ خلق علاقات من التعاون بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي.

ج_ حماية أفضل للبنوك و الساحة المالية و الادخار الحكومي.

3- قانون المحروقات رقم 03-05 المؤرخ في مارس 2005:

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن و ها من خلال آثاره الإيجابية على التنمية و الاستثمار و من أسباب إصدار هذا القانون نجد:

أ_ تنويع صادرات هذا القطاع و بالتالي زيادة مداخيل الدولة.

ب_ زيادة مناصب شغل جديدة.

ج_ زيادة استغلال المجال الطاقوي و الموارد المائية و بالتاي فتح العزلة عن المناطق المحرومة سكان الجنوب و ذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز و محطات تحلية المياه.

و من آثاره الإيجابية نذكر:

تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة و الهشاشة في اقتصادها و قلة الاستثمارات الأجنبية و نقص التكنولوجيا حيث يكون هذا التغيير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية .

و مثله مثل أي قانون آخر له إيجابيات فهو يحتوي على سلبيات نذكر منها:

_ انتقال الثروات إلى يد الشركات الأجنبية و بالتالي

_استنزاف الاحتياطي القانوني من المحروقات.

_حرمان الأجيال القادمة من حقهم من الثروات الطبيعية.

_تحرير الأسواق مما يؤدي إلى استهلاك المنتوجات المستوردة بلا من المنتوجات المحلية.

فهناك عدة قرارات توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:[1]

_ المرسوم التنفيذي رقم 08-09 المؤرخ في 11 جانفي 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المنتشاة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

_المرسوم التنفيدي رقم 98-08 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بشكل التصريح الاستثمار و طلب مقرر منح مزايا و كيفية ذلك.

_ القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسات المالية في رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين الذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين ب 15% من رأس مال هذه الشركة.

المطلب الثالث: ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع 01: ضمانات حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

جاء في الباب الثالث من قانون الاستثمار الجزائري كل ما يتعلق بالضمانات الممنوحة للمستثمرين حيث يركز بشكل عام على مراعاة المصالح المشتركة بين الطرفين و يؤكد على عامل الثقة بين المتعاقدين الواجب تنفيذه عن طريق:

_الالتزامات الدولية الناجمة بفضل الاتفاقيات المبرمة.

[1] حتحات محمد رضا: محددات الاستثمار الأجنبي، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر مذكرة ماجيستير، المعهد الوطني للتخطيط ، الإحصاء الجزائر 2007 ص 80.

_الضمانات التي تقدمها الدول لصاحب الاستثمار الوافر.

_اللجوء إلى التحكيم الدولي أو الجهات القضائية المختصة.

1/الضمانات الممنوحة:

تتأكد هذه الضمانات من خلال قانون النقد و القرض 10-90 و كذلك قانون الجمارك 09-98 و كذلك الأمر رقم 03-01 تحت الباب الثالث منه حيث تعرضت المواد 17.16.15.10 على وجه الخصوص لهذه الضمانات بالتفصيل و كذلك الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض الذي يعطيها أكثر أهمية بما يوضح قبول الجزائر برأسمال أجنبي كأحد العوامل الأساسية لتحريك التنمية و تجسيد مبدأ التعاون و الشراكة مع الخارج و يمكن تلخيص أهم هذه الضمانات:

_ مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار الأجنبي المباشر

_مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب.

_مبدأ استقرار الإطار القانوني للاستثمار.

_ضمان حرية التحويل.

_مبدأ فض النزاعات باللجوء إلى المحاكم الخاصة أو التحكيم الدولي.

2/الالتزامات الدولية للجزائر:

حتى تعطي المستثمر الأجنبي ثقة أكبر فبدأت الدولة الجزائرية علاوة على الضمانات عقد اتفاقيات دولية عديدة ثنائية و متعددة الأطراف بخصوص ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

_الاتفاقيات الثنائية: أمضت الجزائر منذ سنة 1995 أكثر من 40 اتفاقية مع مختلف دول العالم بداية من الاتحاد الأوروبي إلى بعض الدول العربية آخرها ليبيا و السودان ، ثم تونس 2010 تتراوح مدتها 20-5 سنوات.

_الاتفاقيات و المعاهدات الدولية متعددة الأطراف: شهدت هذه الاتفاقيات أيضا تطورا واضحا بداية بالأمم المتحدة ثم إنشاء الوكالة متعددة الأطراف العربية للتبادل الحر بالإضافة إلى الإمضاء على عدة بروتوكولات تعمل كلها على إرساء الثقة و إبعاد شبح المخاطر المختلفة .

3/ الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي:

لقد اهتم التشريع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة بالضمانات المتعلقة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر و ترقيته ثم تأكد عمل الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إقرارها بالتحكيم الدولي كإجراء قانوني معترف به دوليا للفصل في النزاعات المحتملة خاصة بعد إبداء رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

الفرع2: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و استقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي فقد سعت الجزائر في تطبيق الإجراءات و التدابير ذات الأبعاد التصحيحية مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لصالح المستثمرين المحليين سواء كانوا أم أجانب مع تسهيل و تبسيط الإجراءات و في هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05-93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها حيث تمثلت مهامها أساسا في:

1/ دعم و مساعدة المستثمرين و منح المزايا الخاصة للاستمارات.

2/ تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي.

3/ أجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

4/ تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم السابق بإصدار الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتضمن تطوير الاستثمار بالإضافة إلى الأمر 01/04 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي و ذلك بغرض تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها و خلق مناخ الملائم لتحريض الاستثمارات الأجنبية و الوطنية .

إذا شروط نجاح أي قانون للاستثمارات يرتكز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبية هي:

_مبدأ الحرية الاستثمار.

_ مبدأ رفع القيود الإدارية المفروضة عليه.

_مبدأ عدم الالتجاء إلى التأميم

[1] لقوي عبد الحفيظ: مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل الدولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2010، ص ص 254- 255

_مبدأ حرية تحويل رأس المال و العوائق الناتجة عنه و التحكيم الدولي.

1/-إجراءات دعم الاستثمار:

استنادا إلى إعادة رقم 09 من الأمر 03-01 المذكور أعلاه قد نص النظام العام على جملة من الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين يمكن إيجازها فيما يلي:

1/مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية :

_تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة

_الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات .

_الإعفاء من رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني

2/مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية ، الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS و من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزائي UF و من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار

منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و أجال الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق فقط تضمن الأمر 03-01 المؤرخ في 20/8/2001 مزايا أخرى تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهر إلى شهرين كحد أقصى للرد على المستثمر و في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

_عدم التفريق بين المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي و بين المستثمر العمومي و المستثمر العمومي و المستثمر الخاص و بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي بحيث يحظى كلاهما بمعاملة عادلة.

و في حالة عدم التوصل عن طريق الجهات القضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية لنزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يمكن اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولية.

و يمكن الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1992 و المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة و كذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين و الذين يصدرون سلعا و خدمات إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:

1/اكفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات.

2/ إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزائي UF بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات

3/ القيام بزيارات ميدانية قامت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و بعض رجال الأعمال الجزائريين لكل من تركيا و فرنسا و ليبيا و ألمانيا و إيطاليا.

4/ إصدار المرسوم التنفيذي رقم 295-02 المؤرخ في 15/09/2002 و المحددة لكيفية تسيير التخصيص الخاص رقم 302-107 المتعلق بصندوق دعم الاستثمار .

5/ إنشاء مجلس الأعمال السعوديين و الجزائريين و ذلك خلال انعقاد اللجنة المشتركة السعودية الجزائرية بهدف ترقية التبادل التجاري الاقتصادي بين البلدين ، و الترويج لفرص الاستثمار و تنميته.[1]

المطلب الرابع: أجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر

1/ المجلس الوطني للاستثمار:

المادة 26 الوكالة الوطنية للاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المعدل و المتمم و المذكور أعلاه مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تكلف بالتنسيق مع الإدارة و الهيئات المعنية بما يلي:[2]

_تسجيل الاستثمارات.

_ترقية الاستثمارات في الجزائر و الترويج لها في الخارج.

_ترقية الفرص و الإمكانيات الإقليمية

_تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع.

_ دعم المستثمرين و مساعدتهم و مرافقتهم.

_ الإعلام و التحسيس في مواقع الأعمال.

_تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 أعلاه و تقييمها و إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

_تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون .

[1] محمد قويدري: مرجع سابق ص 8.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 3، أوت 2016. ص 22.

_يحدد تنظيم الوكالة و سيرها عن طريق التنظيم و تحصل الوكالة عنوان معالجة ملفات الاستثمار سواء من قبل مصالحها الخاصة أو مراكز التسيير و أثاره يحدد مبلغها و كيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم.

و حسب المرسوم التنفيذي رقم 281-01 المؤرخ في 21/09/2001 و المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني المشكلة لهذا المجلس كما يلي:

الوزير المكلف بالمالية ، الوزير بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات ، الوزير المكلف بالجماعات المحلية ، الوزير المكلف بالتجارة ، الوزير المكلف بالطاقة و المناجم ، الوزير المكلف بالصناعة ، الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.[1]

يحضر هذا المجلس رئيس مجلس الإدارة و المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين و يمكن أن يستعين المجلس بأي شخص أخر له كفاءة في ميدان الاستثمار و يعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر ، و يمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه

2/ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية ولتطوير الاستثمار (ANDI) لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر 03-01المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و عملا بتطوير الاستثمار و عملا بأحكام المادة 6 لهذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/ 09/ 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها و الذي عرف الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يمارس الوزير المساهمة و تنسيق الصلاحيات المتابعة لعملية جميع الأنشطة الوكالة و يكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر و تتوفر للوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي و هناك عدة مهام للوكالة منها

- تتولى ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

- تسهيل استبقاء التشكيلات التأسيسية عند انشاء المؤسسات أو في المشاريع من خلال الشباك الوحيد .

- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعمول به .

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدك الا انها تسير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 1-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلقة بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر يوم 26 سبتمبر 2001 المادة (5).

-تقيم الشباك الوحيد لأحكام المادتين 23 و 24 من الأمر رقم 01-03 المذكور سابقا.

تحدد خواص الاستثمار و تكون بنك للمعلومات الاقتصادية و تضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع .

-تجمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأواسط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار و تعالجها و تنتجها و تنشرها عبر أنسب وسائل الاعلام و تبادل المعطيات.

تقوم بالمبادرة في مجال الاعلام و الترقية و التعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و في الخارج بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر و بفرص العمل و الشراكة فيها و المساعدة في انجازها .

-تحديد العراقيل و الضغوط التي تعيق انجاز المستثمرات , تقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية و القانونية لعلاجها.

-تقوم الوكالة بتقديم الى المجلس الوطني للاستثمار و الى السلطة الوصية كل التقارير و الاقتراحات و تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار.

بالإضافة إلى هذا هناك أحكام أخرى خاصة بالوكالة:

=تحول حافظة المشاريع التي كانت تحوزها وكالة الترفيه الاستثمارات و دعمها و متابعتها APSSI الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

-تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الحقوق و الواجبات محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها المنشأة بموجب تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ثم ألغى أحكام هذا المرسوم المتضمن صلاحيات و تنظيم سير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها. [1]

[1] جريدة الرأي: العدد 1118 - الصادرة يوم الخميس 12 مارس 2002.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أفاقه

تعمل السلطات الجزائرية منذ أن باشرت الإصلاحات الاقتصادية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع القطاعات الذي تعتبر الفاعل الرئيسي الذي تقوم عليه الاستراتيجية الوطنية لتنمية و المعرفة مدى هذه الإصلاحات سوف تتعرف على واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر وأنزه على تنمية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات و عناصر تساعدها على جلب الاستثمارات و هذا ما اتفق عليه جميع الاقتصاديين و هذا راجع الى عدد من المقومات نذكر منها:

1-التطورات التشريعية الادارية:

لقد ادخلت الجزائر العديد من الاصلاحات و تعديلات مختلفة على انظمتها الادارية المتعلقة بالاستثمار فأصدرت قانون يتضمن الكثير من الحوافز و الضمانات كما أعادت النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية و في أهم ما جاء في هذه القوانين حرية و ضمان الاستثمار و كذا حرية تحويل رؤوس الاموال كما ابرمت العديد من الاتفاقيات منها:

-الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف و تنفيد قرارات التحكيم الدولي

-اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين و الدول المضيفة

-اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار

-الاتفاقية المغربية العربية. لضمان الاستثمار

2- المؤهلات الخاصة في الجزائر:

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و عناصر التنافسية. فهي تملك موقع جغرافي استراتيجي يتوسط بلدان المغرب العربي و على مقربة من بلدان أوروبا و لديها ثروة من الموارد البشرية فأغلبية سكانها شباب كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى و التي تم بناءها خلال عقود و التي هي في حاجة إلى استثمارات من اجل زيادة الإنتاج و من اجل تحقيق الاكتفاء في السوق المحلي و ثم التصدير بهدف تحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى هذا فالجزائر تملك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية المتنوعة أهمها احتياطي من البترول و الغاز و المعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تتمتع بها الجزائر مثلا.

- **حجم السوق:**

حجم السوق الجزائري يتراوح عدد سكانه نحو 36.3 مليون نسمة سنة 2011 ما يجعل الاستهلاك فيه كبير للمواد المصنعة و مواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات في 2011 ما يقارب 17.5 مليار دولار و هي في تزايد

- **البنية التحتية:**

تملك الجزائر نسبة متطورة جزئيا مما يساعد على جذب الاستثمارات منها شبكة الطرق التي يبلغ طولها حوالي 120 ألف كيلومتر من السكة الحديدية و يوجد في الجزائر حوالي 11 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات و يمكنها من استقبال جميع أنواع السلع الى جانب هذا يوجد 51 مدرجا منها 30 للملاحة الجوية و 12 مطارا دوليا.

- **المحيط التقني:**

تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان كما تحاول مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة و معلوماتية مختلفة.

الجدول رقم (10): يمثل توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بالمليون دج
الصناعة	386	57,10	1681400
البناء	121	17,90	98996
الخدمات	120	17,75	151335
النقل	21	3,11	13172
الزراعة	10	1,84	3117
السياحة	11	1,63	420657
الصحة	06	0,89	13573
الإتصالات	01	1,15	89441

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.qndi.d2

من خلال الجدول رقم 02: نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدة قطاعات كما يلي :

- **قطاع الصناعة** : و هو أهم القطاعات استقطاب الإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة بنسبة تقدر ب 57،10٪ من مجموع تدفقات الإستثمار إلى مختلف القطاعات.

- **قطاع البناء** : يمثل ثاني أهم القطاعات التي استقطبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث تقدر عدد المشاريع ب 121 مشروع بنسبة تقدر ب 17،9٪

– **قطاع الخدمات** : لقد جاء هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المحصل عليها ب 120 مشروع إستثمار بمبلغ 151335.

– **قطاع النقل** : حيث تم التصريح ب 21 مشروع إستثماري أجنبي في قطاع النقل بمبلغ 13172مليون دينار جزائري بقيمة تقدر ب 3،11٪

- **قطاع السياحة** : سجل هذا القطاع 11 مشروع إستثماري بنسبة تقدر ب 1،63٪ و بمبلغ 420657.

– **قطاع الصحة** : تقدر عدد المشاريع في هذا القطاع ب 6 مشاريع بنسبة تقدر ب0،89 ٪ و مبلغ 13573 مليون دينار جزائري .

– **قطاع الإتصلات** : يعتبر هذا القطاع أضعف القطاعات من حيث جدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،حيث بلغت أدنى نسبة ب 0،15٪ بمبلغ 89441 مليون دينار جزائري.

كما سعت الجزائر جاهدة إلى إقامة بيئة إستثمارية جاذبة الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال تقديم التحفيزات و الضمانات و الإمتيازات و من القوانين و التشريعات التي تساهم على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2015

الجدول رقم (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات	1145	1888	1743	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1507	26200

الوحدة: مليون دولار

المصدر: UNCTADTAT.unctad.org

الملاحظ من الجدول أعلاه أن السنوات الأخيرة عرفت مستويات مقبولة و متزايدة من الإستثمارات الأجنبية و هذا راجع إلى قانون ترقية الإستثمارات لعام 1993 و الذي يتضمن الإعفاءات المقدمة للمستثمرين و مذا القوانين التكميلية و المعدلة لقانون الإستثمار في زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت سنة 2009 ة 2746 مقارنة بنسبة 2005 التي لا تتعدى 1145 مليون دولار و هذا راجع إلى تحسين الظروف الأمنية في الجزائر و تحقيق الإستقرار السياسي و كذلك العلاقات السياسية و الإقتصادية التي أقامتها الجزائر على مثول السياسة الخارجية بهدف تحسين صورة و ظروف الإستثمار في الجزائر.

و نلاحظ من خلال الجدول كذلك كان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بدأ الإنخفاض سنة 2010 حيث بلغت 2301 مليون مقارنة مع السنة الماضية 2009 و كذا في السنوات من 2012-2014 حيث سجلت 1499 مليون دولار في سنة 2012 و في سنة 2014 بلغت 1507 و هذا مقارنة بالسنوات السابقة التي عرفت إنتعاشا كبيرا في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

إلا أن في سنة 2015 عرفت تطورا كبيرا في حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر حيث جنت 26200 مليون دولار ، و هذا راجع إلى الضمانات التي تمنحها الدولة إلى المستثمرين الأجانب حيث يتلقون معاملة عادلة فيما يخص الحقوق و الواجبات.

المطلب الثاني : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و معوقاته

الفرع الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من الآثار المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر على الكثير من المتغيرات الاقتصادية التي عادة ما تكون سببا في الأزمات ونتيجة لهذا و يمكن إجمال هذه الأثار في :

1-الأثر على النقد الأجنبي: في هذا الجانب نجد وجهتين متناقضتين بين الكلاسيك والحديث و يشمل رأيان هما :

أولا: يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في الجزائر باعتبارها تنتمي إلى الدول النامية يؤدي إلى زيادة تدفق النقض الأجنبي الخارجي إليها مقارنة بالتدفق الداخلي وذلك لأسباب عدة منها :

- صغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري
- دفع المرتبات الخاصة بالعمال و الإطارات الأجانب
- زيادة حجم الأرباح الموجه نحو الخارج و زيادة الأرباح الضريبية للدولة الأم

ثانيا: غير المعارضة من رواد المدرسة الحديثة إلى المدرسة الكلاسيكية فهم يقولون أن الشركة المتعددة الجنسيات لديها موارد مالية ضخمة و بمقدراتها تحصيل موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي و باستطاعتها سد الفجوة الموجودة بين احتياطات الدول النامية و

حجم المدخرات و هذا من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية كما أنها تقوم بتقديم عوامل جدب للاستثمار و مربحة و ذلم بتشجيع الموطنين على الادخار و هذا في عدة عوامل منها :

-مدى تأثر الشركات متعددة الجنسيات في تحويل المدخرات المحلية إلى استغلال و إنتاج فعال

-حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات من البنوك المحلية و دورها في توسيع الآراء

2-الأثر على التقدم التكنولوجي: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا من جانبين هما:

الأثر الايجابي: التكنولوجيا هي تكنولوجية الإنتاج المتطورة التي تنقلها المؤسسات الأجنبية إلى البلد المستقبل للاستثمار من أجل دفع عجلة التطور والنمو و ذلك عن طريق تكييف المؤسسات المحلية على استغلال هذه التكنولوجيا

الأثر السلبي: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكنولوجيا سلبا من خلال :

-عدم الاستفادة من انتقال التكنولوجيا خاصة في البلدان النامية التي لا تحصل على تقنيات قديمة

-عدم قدرة البلد المضيف من التعلم من خلال عدم الاحتكاك بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة و العالمية

-عدم تكوين العمال المحليين و توفير لهم فرص التربص و التكوين

-كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة لضمان البقاء والاستمرار لأنه في غالب الأحيان الشركات الأجنبية تقضي على الشركات الوطنية بسبب التكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها و طرق الأساليب الحديثة التي تتبعها من أجل وصول منتجها إلى السوق أولا و بأسعار منخفضة مقارنة بالشركة الوطنية

3-الأثر على المديونية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول التي تعاني من المديونية لأنه لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة و بالتالي فهي تسعى جاهدة من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

4-الأثر على التجارة و ميزان المدفوعات:

من أجل معرفة الأثر على التجارة و ميزان المدفوعات يجب دراسة ما يلي :

أولا : التدفقات الداخلية: و تمثل العناصر التالية :

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع و كلما زادت النسبة التي تساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع و بالتالي زيادة حجم التدفق في النقد الأجنبي

- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع و الخدمات المختلف مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل و الذي يكون نتيجة :
  - ✓ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج
  - ✓ منح تأشيرات الدخول و الإقامة للعاملين الأجانب
  - ✓ عملية التصدير
  - ✓ المساعدات المقدمة من طرف الشركة الأم إلى جميع فروعها في الدول المضيفة

ثانيا : التدفقات الخارجية: و تشمل على ما يلي :

- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدأ مرحلة الإنتاج و التسوق
- الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام و الموارد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم و فروعها بالدول المضيفة
- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من اجل استيراد مواد خام سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج
- مقدار الأجور و المرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب التي يتم تحويلها إلى الخارج

ثالثا : دراسة العوامل و المؤشرات التي تؤثر على ميزان المدفوعات و التجار: و هذه العوامل تتمثل فيما يلي :

- الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دعم مراكز البحث و التنمية البشرية
- مقدار الأرباح المعاد استثمارها مرة أخرى
- معدلات نمو التدفقات الداخلة و الخارجة سنويا
- توجيه المشروع الاستثماري
- الدور الفعال للمناطق الحرة في زيادة الأنشطة التجارية و حركتها الداخلية و الخارجية
- علو الضرائب و الرسوم على الصادرات و الواردات
- تدفق العملة و معدلات التضخم و أسعار الفائدة
- الاستدانة من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الوطن بالعملة الصعبة

5-الأثر على العمالة: أهم ما يمكن ذكره هو:

- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير و الاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف العمال
- وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة و نوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة و توفير طبقة عاملة ذات خبرة و كفاءة
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تقريب المناطق المعزولة و خاصة الأرياف المتميزة بالنشاط الفلاحي الذي يسمح بخلق مناصب عمل

- يساعد الايراد الناجم عن التحصيل الربحي و التجاري و الصناعي للنشاطات الاستثمارية على توسيع و كبر حجم المشاريع و بالتالي خلق مهام جديدة مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة

الفرع 02: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

هناك العديد من العوامل التي تقف دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما والجزائر رغم سعيها لتوفير عناصر المناخ الاستثماري بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انها لم تنجح في ذلك للأسباب عديدة ومختلفة ندكر منها ما يلي

1/ضعف الجهاز المصرفي وبعد البنوك الوطنية عن المعايير الدولية و انعدام دور أسواق رأس المال و من مميزات الاقتصاد الجزائري أنه يعاني من اختلالات هيكلية ونظام مصرفي لا يتماشى مع متطلبات المستثمرين الأجانب

2/ غياب الشفافية و البيانات الإحصائية ، وتعاظم الممارسات البيرقراطية و غموض بعض النصوص الواردة في القوانين و للوائح وفي بعض الأحيان عدم فعالية و سلامة تطبيق تلك القوانين و اللوائح وهذه الأخيرة هي تعتبر من المعوقات الأساسية التي تحول دون تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

3/ التعقيدات في الإجراءات الإدارية حيث أن المستثمر يعتبر أن العائق المرتبط بالمحيط الإداري يمثل واحدا من أهم المؤشرات لتقيم نوعية المناخ الاستثماري فالتأخر في تحقيق الاستثمار الناتج عن العائق الإداري غالب ما يرفع من كلفة الاستثمار التي يكون توقعها امرا صعبا كما أن العوائق الإدارية التي تواجه المستثمرين في تحقيق استثماراتهم تخلق نوعا من التناقص بين مبدأ حرية الاستثمار الدي نص عليه قانون الاستثمار و حقيقة تطبيقه إضافة إلى وجود تداخل كبير في مهام و صلاحيات المؤسسات المكلفة بتشجيع و ترقية الاستثمارات

4/ نقص البنى التحتية من طرف الموانئ والمطارات والجزائر تحاول استدراك هذا الضعف فقد وضعت خطة سنة 2005 لإنفاق حوالي 60مليار دولار لتوسيع هياكل البنى التحتية على مدى 5سنوات

5/ عائق العقار حيث يعتبر الحصول على عقار صناعي من بين الشرط الضرورية لإنشاء إستثمار غير أن الحصول علية في الجزائر ليس بالأمر الهين حيث يعترض لعدة مشاكل نذكر منها:

*طول مدة رد الهيئات المكلفة بالتخصص العقار الصناعي والتي تتعدى سنة

*تعقيد الإجراءات وتقديم نفس ملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار . هيئات تخصص العقار ومره اخرى أمام مسيري العقار

*تدهور الأراضي و العقارات المقدمة من حيث تجهيزاها و تهيئتها ما يجعل المستثمرين الراغبين في استغلالها يتحملون تكاليف كبيرة إضافية

*عدم توافق طبيعة العقارات الصناعية المخصصة ونوع النشاط المراد القيام به

*غياب الاستقرار السياسي ، ساهم هدا العامل في هروب العديد من المستثمرين الأجانب من نقل عوامل إنتاجهم إلى الجزائر و الاستثمار فيها. [1]

المطلب الثالث: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن رغبة الجزائر في جدب الاستثمارات الأجنبية و ما قامت به من إصلاحات هيكلية منذ التسعينات القرن الماضي و ذلك بهدف المحافظة على التوازنات الكلية و ما تبعها من توقيع على برامج التعديل الهيكلي من صندوق النقد الدولي و الذي أدى إلى تحرير التجارة الخارجية و تواصلت جهود الجزائر نحو إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عام 2001 من أجل تحسين الإطار التشريعي و التنظيمي و التواصل مع كافة المستثمرين , كما قامت الجزائر بتوفير غطاء مالي قدره 525 مليار دينار جزائري يندرج ضمن مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي لما له من أثار ايجابية مع القطاعات (الفلاحة, البنية التحتية , الطاقة و السكن) لقد اجمع معظم المستثمرين الأجانب على فعالية برنامج الإنعاش الاقتصادي و له أثر إيجابي مع تحسين مناخ الاستثمار في المستقبل القريب .

كما تتوفر الجزائر على ثروات طبيعية تأهلها من قيامها بدور استراتيجي في المنطقة فقطاع الصناعة يمثل أحد عوامل جدب المستثمرين الأجانب و بالتالي هناك إمكانية تدعيم الروابط الاقتصادية و السياسية الثقافية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و مع هذا يمكننا الجزم بأن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر مند عام 2000 حيث تضاعفت قيمته قرابة ضعفين و هذا إلى حدود عام 2011 حسب منظمة الانكتاد و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومازال هناك توقيع للعقود و الشراكة في استمرار حيث أن أخر توقيع هو استثمار بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و شركة SOMEXINTERNATIONAT يوم 20 أفريل 2012 و توقيع الجزائر على اتفاقية شراكة رونو للسيارات في تاريخ 2012/12/18 الذي يتضمن انشاء مصنع للسيارات في الجزائر و هذا دليل على استمرارية نمو هذه الظاهرة رغم تدبدبها و تأثرها الواضح بالعالم الخارجي من أجل إعطاء صورة أوضح عن الوضع الاستثماري في الجزائر يمكن تلخيص نقاط القوة الضعف والفرص و تهديدات وإمكانيات الاستثمار في الجزائر .

[1] سامية مقعاش: العدالة الاوروبية الموحدة اليورو، انعكاسات الى ميزان المتفرعات الجزائري ، مذكرة ماجيستير العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر– باتنة ص71.

الجدول رقم (12): نقاط قوة وضعف والفرص والتهديدات إمكانيات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية - التقييم الإيجابي بالإصلاحات من طرف دوائر الأعمال الأجنبية - إرادة السلطات للقيام بالإصلاحات - التكلفة المنخفضة للطاقة - حجم السوق (أكثر من 30 مليون مستهلك) - قوة عمل شابة تتقن عدة لغات - القرب الجغرافي للأسواق الممكنة أوروبا , إفريقيا . - الاندماج الاقتصادي التدريجي الجهوي و العالمي - وفرة الثروات الطبيعية - وفرة الموارد البشرية و مرونة سوق العمل .	- تأخر في البنية التحتية - تأخر كبير في إصلاح القطاع المالي و المصرفي - قطاع غير رسمي معتبر - قطاع طول مدة الإجراءات القضائية - صعوبة الحصول على العقار الصناعي - عجز كبير في الاتصال و توضيح صور ة البلاد - نقص الخبرة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية - مشاكل الشحن و النقل و التفريغ بالموانئ [1]
الفرص	**التهديدات**
- المحروقات و الطاقة و المناجم - الزراعة الغذائية - السياحة , إلكترونيات - المركب التكنولوجي - الصيد - الانضمام المستقبلي لـ OMC من طاقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي في المستقبل	- بطئ التنظيم للقطاعات - التأخر البيروقراطي للإدارة العمومية - التأخر في إعادة تأهيل موظفي الإدارة الحكومية - هجرة الأدمغة - تكيف السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية للجزائر - نقص التنسيق بين السياسات الوطنية - التداخل بين صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار

المصدر: سعيدي يحي: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 501.

[1] مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع : شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة أصبحت مشاركة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة من ضروريات الحياة لا مجال لصرفها والاستغناء عنها و بالتالي وجب على الجزائر توفير وخلق مناخ ملائم وجلب الاستثمارات من خلال تحقيق بعض الشروط و التي تمثلت في:

1- توفير كل معلومات الخاصة بالاستثمار.

2- توفير المناخ و المحيط الخاص بالاستثمار.

3- المساوات في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

4- تطهير المحيط من البيروقراطية.

5- القضاء على الرشوة بكل أنواعها مها كانت كيفياتها.

6- إنجاز سوق مالية متطورة و كفأة و مفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

7- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع مستقبلا في مجال النشاطات المختلفة

8- التخطيط السليم و الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر.

9- استقرار المحيط التشريعي و السياسي.

10- السعي الدائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب أولا ب أول وعدم تركها تتفاقم لتتولد عنها مشاكل أكثر صعوبة و أشد خطورة

11- تنظيم وتوجيه مشروعات و الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة و من أهم الشروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد شرطين :

- عدم سعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تحقق الفوائد و الأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها تعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي فقط بل المواطن الجزائري كذلك

- عدم السماح لأكثر من مستثمر للاستثمار في مشروع واحد بل يجب تنوع المشاريع لعدم خلق منافسة. تكون الجزائر في غنا عنها و التي ينجر وراءها متاعب لاتعد لا تحصى ترهق الكاهل الاقتصادي و تعجزه.

خلاصة الفصل:

بالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر و المزايا و الحوافز المقدمة للمستثمرين بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة مع الدول فيما يخص حماية المستثمرين إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لم توصل إلى المستوى المطلوب و الإمكانيات المتاحة ذلك يرجع إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر مازال يعاني من العديد من العوائق التي أدت إلى عدم قيام مشاريع استثمارية أجنبية الأمر الذي أدى إلى ضعف الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو من جهة و تحقيق الأرباح و هذا بسبب تحويل الأموال إلى الخارج من طرف المستثمرين التي تمثلت حوالي 3 أضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مما يشكل استنزاف المدخرات المحلية.

خاتمة

خاتمة:

رغم الطموحات الواسعة لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية وأهدافها في الجوانب السياسية والمالية والاقتصادية والدافع التي أدت إلى عقد هذا الاتفاق غير المتوازن المعدل بين دول الاتحاد والأوربي القوي اقتصادية والدول الواقعة جنوب المتوسط من خلال اعلان برشلونة مع بداية التعاون الأوربي المتوسطي الا أن الشراكة الاوربية المتوسطية توضح خلل كبيرا حيث تم تقديم المصالح الاوربية على حساب الدول المتوسطية والجزائر مثلها مثل أي دولة متوسطية سعت

إلى إبرام عقد الاتفاق مع الاتحاد الاوربي من أجل المساعدات التي قدمها الاتحاد الاوربي بها من خلال البرامج المساعدات التي منحها لها الاتحاد الاوربي ولكن الظاهر أن هذا التعاون أنه تعاون محايد للاتحاد الاوربي. والافراط

في الطموحات والاحمدان التي قابلتها ترجمة معاكسة تماما لها، أتفق عليه الفرقان.

والجزائر بما أنها دولة نامية تسعى جاهدة للخروج من حالة الركود وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة تهدف إلى ودفع عجلة النمو والانتعاش ولهذا لجأت الجزائر إلى الاستثمار الاجنبي المباشر الدي ساعد مع ادخال اصلاحات وتعديلات مع القوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في أرضها. لهذا يمكن القول بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تحقق نتائج مرضية لدولة الجزائر. حيث تعتبر الاستثمارات الاستعمالات الطويلة الأجل ذات طبيعة دائمة التحصيل والسبيل التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب الاستثمار الاجنبي المباشر وتدعيمه في الجزائر لكونه الحل الامثل لمعالجة المشاكل الاقتصادية. فكان لابد من مع الجزائر البحث عن طرق أكثر ملائمة لاستقطابه. فهناك العديد من العوامل تمثل نقاط إيجابية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن رغم هذا بأن أغلب المتعاملين الاقتصاديين ينتقدون المناخ الاستثماري في الجزائر بعدة أسباب منها تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير التجارة و كذلك مشاكل العقار وارتباط الدولة الدائم بالقطاعات البترولية. ضعف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي وعدم فعالية النظام القانوني. وعدم صلاحية البنية التحتية هذا ما أنعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل الشراكة الاورو متوسطية، الا أن المبادرات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه والاستفادة من المزايا التي يقدمها خاصة الاستثمارات القادمة من الدول الاوروبية الموقعة على اتفاق الشراكة. فهذا يمثل جانب ايجابي مع الاقتصاد الوطني.

- **اختبار الفرضيات:**

تساهم الشراكة الاورو متوسطية في تحسين النظام العام القانوني للاستثمار من أجل جلب الاستثمار الاجنبي المباشر على الجزائر.

- تساهم الشراكة الاورو متوسطية في جعل الجزائر تقدم المزيد من الضمانات والجوانب من أجل جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- تساهم الشراكة الاورو متوسطية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال:

• نتائج البحث:

- قيام الدولة الجزائرية بإجراء بتعديلات وسن قوانين جديدة محفزة لجدب أكبر عدد من الاستثمارات. من أجل الاتفاق الموقع عليه مع الاتحاد الأوربي.
- تسعى الجزائر جاهدة التي توفر العديد من الجوانب والضمانات التي تزيد من فرص جلب عدد أكب من الاستثمارات الأجنبية .
- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر في تحسين مستمر لهذا ما يؤكد مع أن عقد اتفاق الشراكة أثر كبير على ضرورة تحسين الحكومة الجزائرية هذا المناخ الاستثماري. بهدف أن جلب العديد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

• النتائج والتوصيات:

✓ النتائج:

بناء على ما تقدم في بحثنا حول واقع وأفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق مع الشراكة الاوربي: نجد أن:

- المنظومة التشريعية والمؤسسات تعد اطار مقبولا لاستقبال الاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر .
- العقبات الاقتصادية والادارية بل تزالا تعيق تقدم الاستثمارات الاجنبية المباشرة لذلك يجب على لدولة ازالتها بسرعة.
- الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح أكثر من أي وقت مضى من ضروريات اهتمام السلطات.
- تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي خاصة المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- تحرير المستثمر الاجنبي من التعقيدات الادارية، والاجراءات البيروقراطية بتطوير الادارة بكل مستوياتها .
- تحسين الوضع للمناخ الاستعماري في الجزائر بهدف جذب المزيد منها.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ضئيل جدا بالنسبة للعوامل الموفرة له من طرف الدولة.
- افاق الاستثمار الاجنبي المباشر غير متوقعا بالارتفاع رقم الموارد والثروات التي تتمتع بها الدولة الجزائرية.

✓ التوصيات:

- زيادة اهتمام بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الدولة عبر المؤسسات الوطنية لطوير وترقية الاستثمار و معرفة الأسباب التي تجعل نسب الاستثمار الاجنبي أولى.

- العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي من خلال الحد من تحديد التشريعات المنظمة للاستثمار مع تحقيق الاجراءات والرسوم وتفعيل القوانين المناسبة.
- الاستفادة من بعض تجارب الدول النامية الناجحة في جلب الاستثمارات.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الاسواق المالية والعمل المصرفي.
- تعميق الاصلاحات أكثر لتحسين مناخ الاعمال مناسبة وتوفير المعلومة الاقتصادية ومحاربة الرشوة والفساد المالي.
- المصداقية في التعامل مع المستثمرين الاجانب من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والتعهد بعدم الحياد عن القوانين.
- تنويع فرص الاستثمار الجنبية المستهدفة في الجزائر مثل القطاعات الاستراتيجية خارج قطاع المحروقات كقطاع الاتصالات، الالكترونيك .
- اعادة الاعتبار للمناطق الحرة التي تقوم بدور أساسي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- تحسين صورة البلد والاتصال في الخارج
- تثمين الموارد البشرية من خلال:

. زيادة حجم التمويل الموجه للحامية البحث.

. تشجيع البحث العلمي.

. ترقية وتطوير العلاقات بين الجامعات ومراكز التكوين المهني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- الكتب باللغة العربية:

- ابراهيم متولى وحسن المغربي: دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- إبراهيم هندي: الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، نشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005.
- اكرام مياسي: الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- أمير حسد الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- جيل برمان: الاستثمار الدولي، ترجمة على مقدود وعلى زلعور، منشورات عويدات، لبنان.
- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، 2002.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرية عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية في اطار العولمة، مكتبة- مطبعة الاشعاع الفني الاسكندرية، سنة 2000.
- عبد الحميد عبد المطلب: العولمة الاقتصادية ومنظماتها وشركائها و تداعياتها، الاسكندرية- مصر، 2008.
- عبد السلام أبو قحف: إدارة الاعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، ط2، مصر، 1998.
- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الاشعاع الفني، الإسكندرية، 2001.
- عبد السلام ابو قحف: السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى كويز، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، دراس اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- عجة الجلالي: التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- علي عباس: إدارة الاعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- علي عبد المفتاح ابو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2007.
- عليوش قربوع كمال: قانون الاستثمار في الجزائر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- عمر هاشم ومحمد صدقة: ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2003.

- فتح الله ولعلو: الاقتصاد العربي والمجموعة الاوربية، لبنان، دار الحداثة، 1981.
- فليح حسن خلف: التمويل الدولي، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2004.
- قادري عبد العزيز: الاستثمارات الدولية والتحكيم الدولي، دار هومة للطباعة والنشر، 2004.
- محمد العربي فلاح: المتوسطية والشرق الأوسطية وجهان لعملة واحدة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2000.
- محمد زاهد دريري: إدارة الاعمال الدولية، دار الثقافة، عمان، 2011.
- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.
- محمد عبد العزيز فهمي: هيكل أساليب الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت–لبنان.

2–الكتب باللغة الفرنسية:

- Bernard Bellon: Ridha gouir, in uestissement, frace, Edition, économie, 1998.
- Raymond bormand: économie financé, édition, puf, paris, 1971.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

- إبراهيم بوخلجة: دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية، مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.
- بوشارب أحمد: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2004.
- تومي عبد الرحمان: واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- حتحات رضا: محددات الاستثمار دراسة قياسية، تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، 2007.
- عايد لمين: الشراكة الأورو متوسطية وأثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- عبد القادر بابا: سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004.
- عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

- عموره جمال: دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاق الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- فاروق سحنون: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010.
- فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- لقوي عبد الحفيظ: مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2010.
- محمد قويدري: تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وافاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- نشيدة معزوز: دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2005.
- هويدي عبد الجليل: انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سبتمبر، 2013.

ثالثا: المجلات:

- أحمد باشا: الأثار المحتملة لاتفاق الشراكة الاوروبية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
- أحمد زكريا ضياء : آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، 2005.
- بوضياف ياسين: أثر الشراكة الاورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والطموح، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 16.
- زعباط عبد الحميد: الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال افريقيا، جامعة الشلف- الجزائر، العدد 01، 2001.
- زغيب شهرة: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08. 2005.
- صادق بوشنافة: أبعاد و اتفاق الشراكة الاورو جزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 06، 2008.

- صالح صالحي: التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الاوربي، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 2. 2003.
- عموره جمال: منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورو متوسطية، العدد 03. 2010.
- فريد كورتل: أشكال ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة لواقعه بالدول العربية وبعض الدول النامية، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة.

رابعا: الملتقيات والمواثيق و المنتديات:

1- الملتقيات:

- براق محمد وميموني سمير: الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13 و 14 نوفمبر 2005.
- بلال ملاخسو و أمال تخنوتي: الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المحلي والدولي و أثره على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر، من 09-19 نوفمبر 2015.
- رميدي عبد الوهاب وسماي علي: الأثار المتوقعة للاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة تبادل حر الاورو جزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يوم 13 و 14 جويلية 2006.
- عبد العزيز بلخادم: الدولة الخارجية في الجزائر، الكلمة المفتاحية، الملتقى 02 حول الشراكة الاورو جزائرية جامعة البليدة 2003.
- قدي عبد المجيد: الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات، الملتقى الدولي الاول حول التكامل الاقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 5إلى9 ماي 2004.
- مرداوي كمال: الاستثمار الاجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول النامية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف 03 إلى 05 أكتوبر 2004.

2- الميثاق:

- كاسيوليدس: ميثاق متوسطي للقيم والحوار بين الثقافات، الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

3- المنتديات:

- محمد قويدري: المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية، تونس و الجزائر، الاحد 08 جويلية 2018.

خامسا: الجرائد:

- جريدة الرأي: العدد 1118، الصادرة يوم الخميس 21 مارس 2002.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 03 أوث 2016.
- الرسوم التنفيدي رقم 01-281. المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصدر يوم 26 سبتمبر 2001.
- القانون رقم 63-277 الصادر يوم 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53 الموافق ل: 02 أوث 1963.
- مشتاق باكر: مقال بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، العدد 08. ص 133.

سادسا: المواقع الالكترونية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية من الموقع http://www.iacg.org يوم 27 ماي 2018 الساعة: 16.30.